



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

محددات عرض النقد في الجزائر

- دراسة قياسية -

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف: بواشعور شريفة

من إعداد الطالبة: شواح خديجة

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
ساحلي لزهر	رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -
بواشعور شريفة	مشرفا	أستاذ محاضر - أ -	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -
بولكور نورالدين	ممتحنا	أستاذ محاضر - أ -	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -

السنة الجامعية: 2018 / 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لانجاز هذا البحث حمدا كثيرا طيبا

فله الحمد والشكر والفضل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أوجه عبارات الشكر والتقدير والامتنان

إلى كل من ساندني ودعمني في عملي هذا وإلى الأساتذة الكرام وبالأخص الأستاذة الفاضلة المشرفة علي

"بوشعور شريفة" و شكر خاص للأستاذ "ساحلي لزهر" الذي لم يخل علي بالتوجيهات والنصائح

حفظه الله تعالى، وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة....





إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل:

" وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا "

إلى قرة عيني ونور دربي التي علمتني الحياة أُمي الغالية

إلسأبي الحبيب وأدعو رب المستجيب أن يحفظهما لي

إلى من شاركوني دفئ العائلة إخواني (منال و محمد و وسيم)

إلى أبناء إخواني الملائكة (جنى و آية)

وإلى كافة الأهل خاصة جمانة والأصدقاء جهينة و أميرة و حياة شيماء و دنيا

خديجة



ملخص:

تهدف الدراسة إلى التحري عن أهم محددات عرض النقد في الجزائر خلال الفترة من 1980 إلى 2017 وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM

وتوصلت النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من صافي الأصول الخارجية وقروض الاقتصاد على عرض النقد في الجزائر، وعم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقروض الاقتصاد على عرض النقد.

الكلمات المفتاحية: عرض النقود، محددات، دراسة قياسية، اقتصاد جزائري.

The abstract

This study aims to investigate the most important determinants of money supply in Algeria during the period 1980–2017 by using error correction mode.

The study found that there is a statistically significant effect of the net foreign assets and economic loans and the absence of a statistically significant effect of statistically significant effect of state loans on money supply in Algeria.

Key Words : Money Supply, Determinants, Empirical study, Algeria's economy

فهرس المحتويات

الرقم	المحتويات
	البسمة
	إهداء
	شكر وتقدير
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ - ب	مقدمة
	الفصل الأول عرض النقود في الاقتصاد
04	تمهيد الفصل
05	المبحث الأول الإطار النظري للنقود
05	المطلب الأول ماهية النقود
09	المطلب الثاني النظريات النقدية
14	المبحث الثاني التحليل النظري لعرض النقود
14	المطلب الأول الكتلة النقدية و مقابلاتها
18	المطلب الثاني محددات عرض النقود
24	المبحث الثالث الدراسات السابقة
24	المطلب الأول دراسات باللغة العربية
28	المطلب الثاني دراسات باللغة الأجنبية
30	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني الدراسة القياسية لمحددات عرض النقود في الجزائر
32	مقدمة
33	المبحث الأول تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر من 1980 - 2017
33	المطلب الأول عرض النقود في الاقتصاد الجزائري
37	المطلب الثاني تطور مكونات عرض النقود في الجزائر
51	المطلب الثالث تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر
56	المبحث الثاني الدراسة القياسية
56	المطلب الأول منهجية الدراسة

60	عرض نتائج الدراسة	المطلب الثاني
64		خلاصة الفصل
66		خاتمة
69		قائمة المصادر والمراجع
74		ملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
17	ميزانية البنك المركزي	1-1
17	ميزانية القطاع المصرفي	2-1
18	تطور عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)	1-2
34	تطور المتاحات النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)	2-2
37	تطور الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)	3-2
40	تطور الودائع لأجل في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)	4-2
42	تطور القاعدة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)	5-2
44	تطور المضاعف النقدي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)	6-2
46	تطور سيولة الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)	7-2
49	تطور سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)	8-2
51	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)	9-2
61	اختبار ديكي فولر لمتغيرات الدراسة	10-2

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
35	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-1980)	1-2
38	تطور المتاحات النقدية خلال الفترة (2017-1980)	2-2
41	تطور الودائع الجارية في الجزائر خلال الفترة (2017-1980)	3-2
43	تطور الودائع لأجل في الجزائر خلال الفترة (2017-1980)	4-2
53	تطور المقابلات النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-1980)	5-2
62	يمثل نموذج الانحدار بالاستخدام المربعات الصغرى	6-2
62	يمثل دالة صورة الارتباط	7-2
63	يمثل نموذج تصحيح الخطأ	8-2

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
74	يمثل تطور كل من عرض النقود M2 وصافي الأصول الخارجية NFA وقروض الاقتصاد NDCG وقروض الدولة CCB خلال الفترة (1980-2017)	1-2
76	يمثل تطور كل من عرض النقود M2 وصافي الأصول الخارجية NFA وقروض الاقتصاد NDCG وقروض الدولة CCB خلال الفترة (1980-2017) بإدخال اللوغاريتم .	2-2
78	يمثل صورة دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة	3-2
78	يمثل صورة دالة الارتباط الذاتي لعرض النقود	3-2
79	يمثل صورة دالة الارتباط الذاتي لصافي الأصول الخارجية	4-2
80	يمثل صورة دالة الارتباط الذاتي لقروض الاقتصاد	5-2
81	يمثل صورة دالة الارتباط الذاتي لقروض الدولة	6-2
82	يمثل نموذج التكامل المشترك	7-2

مقدمة

تؤدي النقود دورا مهما في اقتصاديات الدول إذ لا يقتصر دورا على القيام بالوساطة في المبادلات، وقياس قيم السلع والخدمات، بل يتعدى ذلك إلى التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل المستوى العام للأسعار الإنتاج.... إلخ

باعتبار أن عرض النقود يمثل جميع وسائل الدفع في البلاد خلال فترة زمنية معينة وبما يتيح توفير التمويل لعمل النشاطات الاقتصادية وتوسيعها.

حيث تعتبر دراسة عرض النقود أمرا مهما و ضروريا لمالها من انعكاسات على الاقتصاد بشكل عام، ولذلك نجد أنه في مختلف الدول تولي السلطات النقدية أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية، وعموما يستدعي أن تتبع السلطة النقدية عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه كزيادة حجمه أو تقليله في الاقتصاد الوطني.

فقد عرفت الكتلة النقدية في الجزائر مجموعة من التطورات التي ساهمت فيها عدة عوامل أهمها قطاع المحروقات حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على الصادرات النفطية في انعاش اقتصادها.

أولاً: طرح الإشكالية

تعد دراسة محددات عرض النقود في الجزائر من أهم المواضيع في المجال النقدي والمثير للجدل والنقاش وعليه نطرح الإشكالية التالية:

مامدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على عرض النقود في الجزائر؟

ثانياً: الأسئلة الفرعية

- هل يوجد تأثير لاصافي الأصول الخارجية على عرض النقود في الاقتصاد الجزائري؟
- هل يوجد تأثير لقروض الاقتصاد على عرض النقود في الجزائر؟
- هل يوجد تأثير لقروض الدولة(الحكومة) على عرض النقود في الجزائر؟

ثالثاً: الفرضيات

- يوجد تأثير لاصافي الأصول الخارجية على عرض النقود في الجزائر.
- يوجد تأثير لقروض الاقتصاد على عرض النقود في الجزائر.
- يوجد تأثير لقروض الدولة(الحكومة) على عرض النقود في الجزائر.

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع

- تطابق الموضوع مع التخصص.
- الدور الهام لنقود في الاقتصاد.
- التأثير الكبير لعرض النقود في الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات الراهنة.

خامساً: أهداف البحث وأهميته

- تحديد أسباب تغير عرض النقود.
- معرفة العوامل التي تؤثر على عرض النقود.

- معرفة تأثير عرض النقود على الاقتصاد الجزائري
وتكمن أهمية البحث في أهمية عرض النقود وأثر المتغيرات الاقتصادية عليه، بالإضافة إلى أهمية النقود باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية وتوفرها بكمية مناسبة يعني استقرار النقدي الذي يؤدي بدوره إلى الاستقرار الاقتصادي.

سادسا: حدود الدراسة

المكان: تم تحديد الحيز الجغرافي لدراسة بالجزائر.

الزمان: تم تحديد فترة الدراسة 1980-2017.

سابعا: منهج الدراسة

لدراسة الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي في شرح ماهية النقود واستعراض المعروض النقدي أما التحليلي فطبق في تحليل الكتلة النقدية ومكوناتها، بالإضافة إلى مبادئ النظرية الإحصائية والقياسية.

ثامنا: صعوبات الدراسة

- اختلاف الإحصائيات من مصدر إلى آخر.

- صعوبات في استخدام البرنامج القياسي.

تاسعا: هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا البحث إلى فصلين:

- الفصل الأول: عرض النقود في الاقتصاد.

- الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمحددات عرض النقود في الجزائر.

الفصل الأول

تمهيد:

تعد النقود الركيزة الأساسية في الاقتصاد المعاصر لأنها تسهل المبادلات بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي فباتت المجتمعات تحتفظ بأحجام معينة مما يعرف بعرض النقود وهو حجم النقود المتداولة في الاقتصاد، والذي يصدر من خلال البنك المركزي والبنوك التجارية بما يعرف بعملية الخلق النقدي، ولذلك من الضروري فهم العرض النقدي ومعرفة العوامل التي تحده.

وفي هذا الفصل سيتم التركيز على مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالنقود وعرض النقود من خلال المباحث

التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لنقود.

المبحث الثاني: التحليل النظري لعرض النقود.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للنقود

تعد النقود الركيزة الأساسية في الاقتصاد المعاصر لأنها تسهل المبادلات بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتوضيح المفاهيم الأساسية للنقود والنظريات المفسرة لها.

المطلب الأول: ماهية النقود

من خلال هذا المطلب سنتعرف على تطور التاريخي نقود وتعريف النقود ووظائفها، بالإضافة إلى الجهات المصدرة لها.

الفرع الأول: تعريف النقود ووظائفها وتطورها

ظهرت النقود تبعاً لحاجات المجتمع الإنساني للتغلب على صعوبات المقايضة، وتطورت بتطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

أولاً: التطور التاريخي للنقود

مرت المجتمعات الإنسانية بمراحل عديدة من التطور في مجال النقود تمثلت في ما يلي:¹

1- مرحلة الاكتفاء الذاتي:

هدفت هذه المرحلة إلى إشباع الاحتياجات الشخصية واحتياجات من يعولهم، وبذلك عرف الإنسان مرحلة التعاون الأسري ثم القبلي لأن احتياجات الإنسان كانت محدودة وبسيطة في ذلك الوقت، ولم يكن ثمة حاجة إلى وجود وسيلة مثل النقود لتسهيل عمليات المبادلة بين الأفراد.

2- مرحلة المقايضة:

بعد نمو وتطور المجتمعات الإنسانية ظهر مفهوم التخصص وتقسيم العمل بين أفراد المجتمع وهذا الأمر أدى إلى قيام التجارة والمبادلة، لكن بمرور الزمن اكتشف عيوب ومشكلات المقايضة كعدم إمكانية التجزئة وأيضاً عدم القدرة على الادخار هذا ما أدى إلى التخلي على نظام المقايضة.

3- مرحلة الاقتصاد النقدي:

أدت المشكلات المتعددة التي تعرض لها الإنسان في ظل نظام المقايضة، إلى ضرورة البحث عن شيء ما يستخدمه كوسيط للتبادل وتكون قيمته معروفة ومحددة بالنسبة لكل السلع التي يحتاجها في حياته اليومية، ومن هذه

¹ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، طبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2009، ص 14.

الحاجة، فكرة الاقتصاد النقدي أي الاقتصاد الذي يعتمد على النقود كوسيط للتبادل ويعيش المجتمع الإنساني حاليا هذه المرحلة.

ثانيا: تعريف النقود وخصائصها

النقود هي كل شيء يحظى بالقبول العام في التداول، وتستخدم مقياسا للقيمة ووسيط للتبادل ووسيلة للمدفوعات الآجلة ومستودع للقيمة، وعليه فإن النقود تعرف من خلال وظائفها.¹

ومن خلال تعريف النقود نستخلص الخصائص المميزة لها وهي كالآتي:²

1-القبول العام: يقصد بالقبول العام أن يضع الجمهور ثقته فيها، أي أن تدول النقود بين الناس راجع إلى قناعة المجتمع بها

2- التجانس: يقصد بتجانس وحدات النقد أن تكون كل وحدة بديل تام للوحدات النقدية الأخرى.

3- قابلية الانقسام والتجزئة: يجب أن تكون النقود قابلة للتجزئة إلى وحدات ملائمة من القيم القابلة للتسديد، ويشترط عدم قابليتها للتلف وأن تتداول بين الناس بكثرة.

4- سهولة الحمل والتداول: يقصد بذلك أن تكون ذات قيمة مرتفعة نسبيا حتى يستطيع الأفراد حمل مقدار كافي من النقود، لشراء سلع وخدمات ذات قيمة مرتفعة.

5- الندرة النسبية: يقصد بذلك أن لا يكون عرض النقود كبيرا، وأيضا لا تكون نادرة جدا بحيث تعيق عملية التبادل التجارية.

ثالثا: وظائف النقود

تؤدي النقود وظائف عديدة تمثلت في:³

1- النقود وسيط للتبادل: توجد النقود لوضع التوازن بين الطرفين من حيث الفقد والتحصيل في المعاملات العاجلة أو الآجلة، وعليه سميت بوحدة تبادل.

2- النقود مقياس للقيمة: تقوم النقود بقياس مطلق ومشترك لجميع السلع والخدمات بالإضافة إلى قياس قيمة كل سلعة بالنسبة للسلع الأخرى وبطريقة مباشرة.

¹ سكيننة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، بدون طبعة، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة، ص43.

² ضياء مجيد، اقتصاديات نقود والبنوك، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010، ص 23.

³ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، طبعة الأولى، دار البهاء، الجزائر، 2008، ص ص10-12.

3- النقود أداة لدفع: تعتبر هنا النقود بحد ذاتها قوة شرائية يقبلها الجميع، هذه الوظيفة تعطيها القدرة على القيام بالمعاملات المالية كأداة دفع.

4- النقود أداة لخرن القيمة: تقوم النقود بدور حفظ القيمة من خلال حفظ قوتها الشرائية في لحظات زمنية معينة، وبذلك فهي مرتبطة بقيمة السلع عبر الزمن وقيمة النقود مرتبطة بفكرة الاتجار فيها أو المضاربة بها.

الفرع 2: جهات إصدار النقود

وتتمثل جهات إصدار النقود في:

أولاً: إصدار النقود من طرف البنك المركزي

يعرف البنك المركزي بأنه بنك البنوك، وهو ملك للقطاع العام وليس للقطاع الخاص، حيث يمثل البنك المركزي العمود الفقري لقطاع المصارف، ويعد مسؤولاً عن عملية إصدار وتنظيم العملة وكذلك الاحتفاظ بالاحتياطي من العملات الأجنبية ويقود إدارتها¹.

ويمكن القول أن عملية الإصدار النقدي هي حصول البنك المركزي على أصول حقيقية ونقدية فيقوم بجعلها قانونية وكل أصل من هذه الأصول يمثل وضعا معيناً لحالة اقتصادية معينة بمعنى أن عملية خلق النقود تتركز على نقدية النقود².

ويقوم البنك المركزي بعملياته اعتماداً على الأصول التالية:³

- (1) **الذهب النقدي:** يعتبر الذهب أصل حقيقي يمثل قوة شرائية معترف بها من طرف جميع الاقتصاديين، ويقوم حائزوه بتنازل عنه لصالح البنك المركزي والذي يقوم هذا الأخير بجعله قانونياً.
- (2) **العملات الأجنبية:** تعد أصل حقيقي وإن كانت تأخذ شكل نقدي، وعليه فتدفعها إلى الداخل والخارج يعكس علاقة الدولة اقتصادياً بالعالم الخارجي.
- (3) **السندات الحكومية:** يعتبر إجراء تلجأ إليه الحكومة لتمويل مختلف نشاطاتها، تطلب من البنك المركزي إقراضها مقابل سندات الخزينة، مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي.
- (4) **تسبيقات مقدمة للخزينة العمومية:** تلجأ الخزينة العمومية في بعض الدول إلى البنك المركزي ليقدم لها تسبيقات وذلك في حالة اختلاف الإيرادات عن النفقات.

¹ زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل لنشر، عمان، 2000، ص 173.

² الطاهر لطرش، تقنيات بنكية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 37.

³ محمد بوقوم، محاضرات في الاقتصاد النقدي وسوق رأس المال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، 2014، ص 23.

(5) الأوراق التجارية: وذلك يكون بإعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف الخزينة، عند حاجة هذه الأخيرة لسيولة.

ثانيا: إصدار النقود من طرف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بإصدار النقود بطريقتين هما:¹

1- خلق النقود بواسطة بنك تجاري واحد:

تقوم البنوك التجارية بخلق نقود كتابية التي تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي في ذلك تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداوله حقيقة، يستطيع البنك التجاري أن يخلق النقود عندما يمتلك ثلاثة نماذج من الأصول وهي القروض الأفراد والمؤسسات، العملات الأجنبية والديون على الخزينة.

2- خلق النقود بواسطة البنوك التجارية مجتمعة: وتمثلت في حالتين هما:

أ- حالة الاحتياطي النقدي الكامل: تعتبر هذه الحالة افتراض بعيد عن الواقع حيث أن البنك التجاري لن يتمكن من خلق أي وديعة جديدة طالما أنه في وضعية الاحتفاظ باحتياطي نقدي كامل يغطي الوديعة بأكملها، وفي هذه الحالة يظهر البنك بشكل بسيط فهو يتلقى مدخرات الأفراد على شكل ودائع ويكون في هذه الحالة مدينا من أصوله ولا يتعدى العملية كونها مجرد نقل لنفس المبلغ من التداول إلى خزينة البنك ولم تطرأ أي إضافة على حجم الكتلة النقدية.

ب- حالة الاحتياطي النقدي الجزئي: انطلاقا من فكرة أن المودعين لن يأتوا في نفس الوقت لسحب ودائعهم وأن عمليات الإيداع اليومي تغطي عمليات السحب اليومي، ومتى حدثت ظروف استثنائية فبإمكان البنك التجاري أن يلجأ إلى البنك المركزي طالبا قروض مباشرة له أو إعادة خصم الأوراق التجارية لهذا فالبنك التجاري لا يحتفظ إلا بجزء من هذه الودائع كاحتياطات، وقد يحتفظ باحتياطات فائضة تدعيما لمركزه المالي.

ثالثا: إصدار النقود من طرف الخزينة العمومية:

تقوم الخزينة العمومية بالتدخل مباشرة في خلق النقود أو امتصاصها، لأنها تكسب المبادرة في رفع الودائع وتجمعها من الودائع من العائلات ومن مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات العمومية التابعة لدولة وذلك بطريقتين هما:²

¹ إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011، ص 101 .

² خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 66.

1- الطريقة المباشرة: من خلال الحسابات الجارية التي يمكن فتحها لدى الخزينة العامة.

2- الطريقة الغير مباشرة: من خلال الحسابات الجارية المفتوحة في مراكز الصكوك البريدية لأن كل ودائع هذه المؤسسة تودع بدورها في حساب خاص بالخزينة العامة.

المطلب الثاني: النظريات النقدية

تهدف النظرية النقدية إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقد في أي لحظة من الزمن وعلى اختلاف المفاهيم والتفسير لها، حيث يجتمع الاقتصاديين على أن جوهر النظرية هو تفسير تغير كمية النقود وانعكاسه على مستوى العام للأسعار.

وقد كانت النظرية النقدية محل دراسة العديد من المدارس منها:

الفرع الأول: النظرية التقليدية.

تتمثل النظرية التقليدية في النظرية النقدية التي نشأت وتطورت بفضل الجهود الاقتصادية في كل من المدرسة الكلاسيكية والنيو كلاسيكية.

1- معادلة التبادل (معادلة فيشر): قامت هذه المعادلة على فروض من أهمها:¹

- إن الطلب على النقود مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيط لتبادل؛

- ثبات حجم الإنتاج الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل؛

- إن سرعة تداول النقود ثابتة ومستقلة عن كمية النقود المتداولة وكذلك الحجم الحقيقي للمبادلات وتعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغيير؛

- النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع، وهو كنتيجة وليس سبب لتغير في عوامل الإنتاج؛

هدفت نظرية كمية النقود I. Fischer لتفسير ما يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقد فاعتمدت على العلاقة

بين كمية النقود وبين مقدار ما يمكن شراؤه بها من السلع، وتمثلت في معادلة التبادل الموضحة كما يلي:²

$$MV=PT$$

¹ إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، بدون طبعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 126.

² الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 71.

حيث أن:

M: كمية النقود

V: سرعة دوران النقود

P: مستوى العام للأسعار

T: الحجم العيني لجميع المعاملات

سمح إدخال تلك الفرضيات على معادلة التبادل في تحديد النتائج المترتبة على القرارات النقدية المتخذة حيث أن الزيادة في عرض النقود سوف يؤدي مباشرة إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، ويكون هذا الأثر كلياً. وعلى هذا الأساس، توجد علاقة مباشرة وتناسبية وفي نفس الاتجاه بين التغير في عرض النقود وتغير في المستوى العام للأسعار وعليه فإن التغير في كمية النقود لن يكون له أي أثر على مستوى الإنتاج. وهو ما يعني أن النقود محايدة.¹

2- نظرية الأرصد النقدية (معادلة كامبردج):

تعد تطويراً لمعادلة التبادل Fischer، قام بها في جامعة Cambridge مجموعة من الاقتصاديين أمثال Pigou و Marshal.

ركزت هذه النظرية على العوامل التي تحدد الطلب على النقود، حيث تنظر إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد وأنهم يحتفظون ببعضها لغرض الاحتياط، لأن الكلاسيك يعتبرون أن النقود قوة شرائية، فلا مانع من اكتنازها لفترة قصيرة أو طويلة.²

ولقد اشتق كل من Pigou و Marshal نظريتهم من معادلة التبادل ل Fischer، وذلك بتعويض حجم المعاملات T بالإنتاج Y.

لتصبح المعادلة على الشكل التالي: $MV=PY^3$

حيث أن:

MV : تمثل مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية في فترة معينة.

PY : تمثل القيمة الاسمية للنواتج الوطني.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 129.

³ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 76.

وبقسمة طرفي المعادلة على V نحصل على: $M=1/ V.PY$

وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن الكمية المعروضة من النقد تساوي الكمية المطلوبة نستطيع

استبدال M ب Md وبوضع $K=1/V$ تصبح المعادلة: $Md=K.PY$

حيث: K هي نسبة التفضيل النقدي.

ثانيا: نظرية الكينزية.

بعد التطرق لنظرية الكلاسيكية، نتطرق إلى النظرية النقدية الكينزية التي جاء بها الاقتصادي Keynes

1- تفضيل السيولة: تعتبر العامل الأساسي الذي يحدد كمية النقود التي يحتفظ بها الأفراد على مستوى معين للفائدة، وعلى هذا المسلك بالذات تدخل كمية النقود في النظام الاقتصادي. كما أعطى Keynes صفة الأصل الذي يمكن الاحتفاظ به لتحقيق مكاسب، وقد وسع ذلك الأسباب التي تدفع الناس لطلبها، ولذلك لم يعد الطلب على النقود يحدده دافع واحد ولكنه أصبح مع Keynes يتحدد بثلاث دوافع.¹

وتتمثل هذه الدوافع في:²

- **دافع المعاملة:**

يخضع هذا الدافع إلى ضرورة الاحتفاظ بالسيولة لسد الحاجيات الجارية في المرحلة التي تفصل ما بين الحصول على العوائد وإنفاقها.

- **دافع الحيطة و الحذر:**

يخضع هذا الدافع إلى أحكام مواجهة النفقات غير المنظورة، وبالتالي تحتفظ العائلات بجزء من ادخارهم على شكل سيولة لمواجهة التقلبات المستقبلية، ويرى Keynes في هذا الصدد الطلب على النقود من أجل الحيطة والحذر لها علاقة طردية مع حجم النفقات الجارية.

- **دافع المضاربة:**

يعبر هذا الدافع عن تفضيل السيولة كوسيلة لاجتناب التقلبات لمعدلات الفائدة، لأنه يسمح باستنتاج العلاقة ما بين الطلب على النقود ومعدل الفائدة، فهنا كعلاقة عكسية بينهما.

¹ ضياء مجيد، الاقتصادية النظرية الكلية، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007، ص 60.

² محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق، بدون طبعة، دار هومة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 88.

2- عرض النقد:

يتكون المعروض النقدي الكلي عند من النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي والنقود المساعدة، بالإضافة إلى النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية، ويرى Keynes أن عرض النقود سيخفض سعر الفائدة وسيرفع الاستثمار وسيرفع الناتج الحقيقي من خلال الأثر المضاعف.¹

ويعتقد الكنزين أن التغيرات الموجبة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود.

ثالثا: نظرية المعاصرة:

اعتبر فريدمان نظريته هي بمثابة صياغة لنظرية الكمية لنقود الكلاسيكية بصيغة Fischer حيث أوضح فريدمان بأن نظرية كمية النقود التي أعطاها Fischer هي ليست نظرية لإنتاج ولا نظرية للدخل والأسعار، وإنما هي الأساس نظرية الطلب على النقود²

ويمكن صياغة دالة الطلب على النقود وفقا لتحليل فريدمان كما يلي:³

$$M = f (P, R b , Re , 1/P, d P/dt, W, U) \dots\dots\dots (1)$$

M: كمية النقود وتساوي أيضا عائد عناصر الثروة المختلفة

P: المستوى العام للأسعار؛

Rb: العائد المتحصل عليه من حيازة السندات؛

Re: العائد المتحصل عليه لحيازة الأسهم؛

dP/dt: يمثل معدل تغير الأسعار بالنسبة إلى الزمن؛

W: الثروة الكلية؛

U: العائد من أرس المال البشري؛

ويرى فريدمان أن الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة مهمة الطلب الكلي، ففي الأمد القصير ستتسبب زيادة المعروض النقدي إلى زيادة النقد في الناتج والأسعار معا، في حين أن الزيادة في عرض النقد

¹ محمد بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 90.

² فليح حسن خلف، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، علم الكتب الحديث، 2007، ص 174.

³ محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد، العدد 2، جامعة تامنغست، جوان 2012، ص 480.

ستؤدي وبشكل رئيسي إلى زيادة في مستوى العام للأسعار خلال الأمد الطويل، وهكذا اعتبر فريدمان أن معدل النمو طويل الأجل بالنسبة إلى الناتج يتحدد بعوامل حقيقية هما معدل الادخار وهيكل الصناعة، ومن ثم فإن زيادة السرعة في المعروض النقدي خلال المدة الطويلة تسبب في ارتفاع معدل التضخم وليس معدل النمو في الناتج.¹

¹ محمد بلوافي، مرجع سبق ذكره، ص 481.

المبحث الثاني: التحليل النظري لعرض النقود.

على ضوء ما سبق من تعاريف المقدمة للنقود وخصائصها المختلفة، يصبح من الواضح أن الكتلة النقدية تجمع بين مختلف هذه الأشكال، وخلال هذا الفصل نتطرق إلى تحليل عرض النقود ومقابلات الكتلة النقدية.

المطلب الأول: الكتلة النقدية والأجزاء المقابلة لها

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم الكتلة النقدية والأجزاء المقابلة لها

الفرع الأول: الكتلة النقدية

أولاً- تعريف الكتلة النقدية.

وتعرف بأنها : "كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وهي الكمية التي نجدها في حوزة الأعوان الاقتصاديين المكونة من الأفراد أو العائلات، أي كل الوحدات الاقتصادية باستثناء القطاع المصرفي.¹

ويقصد بالنقود المتداولة هنا هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات ويصدر النقد عن الجهاز المصرفي المكون أساسا من البنك المركزي والبنوك التجارية وإلى حد ما الخزينة العمومية، أما كمية النقد المتداول فإنها تتكون من النقد القانوني أو الائتماني الذي يصدره البنك المركزي والأوراق النقدية والقطع الجزئية التي تصدرها بعض البلدان من طرف الخزينة العمومية والنقد الكتابي أو النقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية.²

ويتحدد المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها أثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار، ومرحلة الدورة الاقتصادية (حالة النشاط الاقتصادي) ومعدل النمو ومستوى الرفاهية الاقتصادية، وعليه يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم النقود الورقية، كما يؤثر في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية من خلال عدة أدوات أهمها تغيير معدل الاحتياطي النقدي القانوني، سياسة السوق المفتوحة....إلخ وذلك لتأثير على مضاعف الائتمان.³

¹ إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية كلية ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 220.

² أكرم حداد و مشهور هذلول، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، عمان، 2005، ص 89.

³ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 49.

ثانيا: مكونات الكتلة النقدية.

تنقسم الكتلة النقدية إلى قسمين هما :

1- المتاحات النقدية: وتشمل ثلاثة أنواع هي ¹:

- الأوراق النقدية المتداولة الصادرة من البنك المركزي.
- النقود المساعدة المتداولة.

- الودائع تحت الطلب وتسمى النقود الكتابية وتكون موزعة حسب المؤسسات التي تتعامل معها وهي:
- الودائع تحت الطلب لدى المصارف وباقي المؤسسات الإقراض.
- ودائع لدى الخزينة والحسابات الجارية.
- الودائع الأخرى في حسابات الشيكات.

2- الأموال الجاهزة: تشمل الأموال شبه النقد ومجموع الودائع المصرفية والخزينة التي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل مباشر وفوري بواسطة أشكال التعامل كالشيك أو الحوالات وتتضمن الودائع التالية:²

- الودائع تحت الطلب على الدفتر: وهي حسابات على الدفتر تدر فائدة لأصحاب الودائع كحسابات التوفير واحتياط الودائع لأجل: وهي نوع من الأموال الجاهزة شبه النقدية وتكون إما في البنوك أو في الخزينة لأجل محدد يتراوح من شهر إلى سنة أو أكثر ويتفق على أجلها المصرف والعميل ويأخذ العميل فائدة من المصرف مقابلها.

ثالثا: المجمعات النقدية:

ينقسم الحجم النقدي المعروف إلى الأقسام التالية:

- 1- عرض النقود بالمعنى الضيق: يشمل وسائل الدفع الكاملة السيولة مثل الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي والتي تتداول بين الأعوان غير الماليين، ونقود التجزئة الصادرة عن الخزينة العمومية والمدمجة في التداول من قبل البنك المركزي، بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية والتي تتداول بالشيكات الموجودة لدى المؤسسات الإقراض والخزينة وكل المؤسسات التي يسمح لها القانون بذلك. ويتضح في هذه المعادلة:³

$$M1 = CR + DD \quad (1)$$

CR: النقود المتداولة.

¹ أكرم حداد و مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص 89 .

² سمير بوختالة، محاضرات في الاقتصاد النقدي والمالي المعقد، ديوان المطبوعات جامعية، الجزائر، 2017، ص ص 11-12.

³ جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الميسرة لنشر والتوزيع، بيروت، بدون سنة، ص 63 .

DD: الودائع تحت الطلب.

2- **عرض النقود بالمعنى الواسع:** يعرف بالسيولة المحلية الخاصة ويشمل M1 مضافا إليه الودائع لأجل بالبنوك وتتوفر لدى صناديق التوفير، وبالتالي فإن يمثل المفهوم الواسع للكتلة النقدية ويتمثل ذلك في هذه المعادلة:¹

$$M2 = M1 + TD + S \quad (2)$$

حيث تشير المعادلة (2) إلى أنه يتضمن عرض النقود بمعناه الضيق M1 بالإضافة إلى الودائع لأجل TD وحسابات التوفير S.

3- **عرض النقود بمعناه الأوسع:** يذهب البعض إلى أبعد من مفهوم الواسع M2 فيدرجون في قياسهم للنقد عناصر مثل الودائع الآجلة الكبيرة، وهو التعريف الأوسع لعرض النقود ويشتمل بالإضافة إلى السيولة المحلية الخاصة والودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذونات الخزينة وهي أقل سيولة من M2 ونعبر عنها بالمعادلة التالية:²

$$M3 = M2 + \text{ودائع المستثمرين الزمنية} \quad (3)$$

ويستخدم هذا المقياس عادة عند البحث في تأثير النقود على سلوك الإنفاق للمستثمرين، لأن تأثير النقود في الواقع لا يقتصر على هذا الأخير وإنما يتعدى ذلك للتأثير على سلوك المستثمرين أيضا وعلى قرارهم في الاختيار بين الاحتفاظ بأرصدة نقدية واستخدامها في شراء أوراق مالية كالأسهم والسندات.

4- **عرض النقود بمقياس السيولة:** مما تقدم نستطيع أن نستنتج بأن المقياس المناسب لكمية النقود يتقرر في أغلب الحالات بالهدف من قياسها. فيمكن إضافة ودائع أخرى إلى M3 حسب تدرج سيولة الودائع إلى أن تصل إلى الأصول المالية ذات السيولة العالية والتي عادة تستحق الدفع في فترات قصيرة تتراوح بين ثلاثة أو ستة أشهر.³

ويتضمن المجمع M4 يتضمن M3 بالإضافة إلى:⁴

أذونات الخزينة: التي تصدرها الحكومات للاقتراض لفترات قصيرة وتكون غالبا سريعة التداول ويمكن تحويلها إلى أرصدة نقدية بسهولة ويطلق عليها أشباه النقود.

أوراق الخزينة: وهي عبارة عن سندات تصدرها المؤسسات، بمبالغ متساوية ويشترتها المتعاملون غير الماليين المقيمين ويتم تداولها قبل تاريخ الاستحقاق.

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 138.

² عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، الحامد لنشر، الأردن، 2004، ص 52.

³ مرجع نفسه، ص 53.

⁴ فتية مزارشي، تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة فرحات عباس، 2007، ص 14.

ونعبر عنه بالعادلة التالية:

$$M4 = M3 + \text{أصول مالية عالية السيولة} \quad (4)$$

إن كل من ويحتويان على أصول قصيرة الأجل، إلا أن ما يجب ذكره هو مكوناتهما التي تختلف من بلد إلى آخر وذلك حسب تطور درجة السوق المالية والنقدية، ومدى الوعي المصرفي الذي يتمتع به الجمهور، واخيرا حجم وطبيعة الدخول الموزعة.

الفرع الثاني: مقابلات الكتلة النقدية.

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد التي تكون مصدر الكتلة النقدية، وهذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها، ولتوضيح ذلك تستعمل ميزانية البنك المركزي والقطاع المصرفي.¹

الجدول رقم (1-1): ميزان البنك المركزي

الموجودات	الالتزامات
- ذهب و عملات أجنبية OD	- القاعدة النقدية B
- للخزينة العامة CTP	- الاحتياطات الإجبارية RO
- إعادة تمويل الاقتصاد REF	

المصدر: خبايا عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 62

الجدول رقم (2-2): ميزانية القطاع المصرفي

الموجودات	الالتزامات
- الاحتياطات الإجبارية RO	- الودائع بأنواعها D
- القروض C	- إعادة تمويل الاقتصاد REF

المصدر: نفس المرجع، ص 62

من خلال الجدول (1) و (2) نجد : إجمالي الموجودات = إجمالي الأصول

$$\text{إجمالي الموجودات} = OD + CTP + REF + RO + C \quad (1)$$

$$\text{إجمالي الأصول} = B + RO + D + RE \quad (2)$$

¹ سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص ص 56-57.

$$\text{OD} + \text{CTP} + \text{C} = \text{B} + \text{D} \quad (3) \quad \text{من (1) و(2) نجد:}$$

الجدول (2-3): الميزانية الموحدة للنظام المصرفي

الموجودات	الالتزامات
الذهب والعملات الأجنبية OD	الكتلة النقدية
قروض مقدمة للاقتصاد CTP	الأوراق النقدية B
قروض مقدمة لدولة C	الودائع D

المصدر: من معلومات سابقة.

من خلال جدول الميزانية الموحدة لنظام المصرفي نلاحظ أن الكتلة النقدية تظهر في جانب الالتزامات لنظام المصرفي ويقابلها عناصر أخرى في جهة الموجودات والتي تتمثل في:¹

1- الذهب والعملات الأجنبية: تأتي من إيرادات الصادرات من السلع والخدمات والمحروقات والدخول الصافية لرؤوس الأموال الاستثمارات الخارجية المباشرة وغير المباشرة، وتحولات أحادية القطاع العام والخاص التي تتمثل في مساهمة المهاجرين بالخارج. أضف إلى ذلك ما تملكه الدولة من سبائك و عملات أجنبية، ويقوم البنك المركزي بتكفل بحفظها وإصدارها مقيمة ذلك بالعملة الوطنية.

2- القروض المقدمة للخزينة: تمثل جانبا من مكونات العطب النقدي للكتلة النقدية فعندما تكون الخزينة أمام اختلال في التوازن تلجأ إلى البنك المركزي يمنحها تسبيقات أو تفرض على البنوك الاكتتاب في سندات الخزينة.

3- القروض المقدمة للاقتصاد: وهي القروض الممنوحة للمؤسسات وتسبيقات مقدمة للعائلات، حيث تقوم البنوك بمنح قروض للمؤسسات انطلاقا من الودائع التي تجمعها، وهذا قصد تمويل عمليات الاستغلال والاستثمار وتعتبر القروض مقدمة للاقتصاد المكون الأساسي للكتلة النقدية.

المطلب الثاني: محددات عرض النقود

لعرض النقود محددات كثيرة ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على أهم المحددات لعرض النقد والتي تتمثل في:

الفرع الأول: قاعدة النقدية.

تتمثل القاعدة النقدية في كمية النقود المركزية المتاحة في فترة محددة، كما تعرف بأنها قاعدة النقود المدارة وتتكون

¹ وفاء حمدوش، فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على المعروض النقدي، مجلة التواصل في الاقتصاد، العدد 42، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2015، ص 298.

من: ¹

- الاحتياطات نقدية R

- الأوراق النقدية B

وعليه يمكن كتابة معادلة القاعدة النقدية كما يلي:

$$BR=B +R \quad (1)$$

حيث BR: القاعدة النقدية.

تعين القاعدة النقدية محددات خلق النقود للبنوك بعد تدخل البنك المركزي، وتعتمد العلاقة بين أجزاء القاعدة النقدية والتي تتمثل في احتياطات المصرفية والنقود المتداولة، على مدى تفضيل الجمهور بين الاحتفاظ بالنقود في صورتها السائلة أو الاحتفاظ بها على شكل ودائع تحت الطلب، إذ يؤدي الاختيار الأول إلى استنزاف العملة من الاحتياطات المصرفية، وعلى مدى تفضيل البنوك التجارية بين الاحتفاظ باحتياطات النقدية الفائضة لديها أو الاقتراض من البنك المركزي.²

إن القاعدة النقدية تتأثر بعوامل تجعلها تتزايد بزيادة بعض العوامل أو كلها، و التي تتضمنها جهة الأصول لدى السلطة النقدية وهي:³

زيادة صافي الأصول الخارجية (NFA) أي الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي و يشتمل على العملات الأجنبية زائد الذهب النقدي، أو زيادة صافي الاقتراض الحكومي (NDCG) إما من خلال زيادة الخصوم الحكومية إزاء السلطات النقدية أو نقص في الودائع الحكومية ، أو زيادة صافي مستحقات السلطات النقدية على البنوك التجارية (CCB)، أو زيادة المستحقات على الهيئات الرسمية (COE)، أو حدوث نقص في صافي البنود الأخرى (OIN)، و يمكن التعبير عنها بالصيغة التالية:

$$BM t= NFA t +NDCG t + CCB t + COE t+/-OIN \dots(2)$$

الفرع الثاني: نظرية المضاعف.

هذه النظرية تبين العلاقة الموجودة بين الكتلة النقدية والقاعدة النقدية، وهذا باعتبار أن البنك المركزي هو

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 87.

² علية عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم

اقتصادية، جامعة الوادي، 2011، ص 28.

³ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،

2003، ص70.

أصل كل توسع نقدي فالبنوك التجارية لا يمكنها ممارسة أي نشاط إلا إذا كانت لها احتياطات مسبقة، وهذه الاحتياطات تستعمل بعد فرض نسبة الاحتياطي الإجباري من طرف البنك المركزي وعليه تتكون الاحتياطات المصرفية من:¹

- احتياطات إجبارية RO

- احتياطات فائضة RE

$$R = RO + RE \quad (2) \quad \text{أي إجمالي احتياطات يساوي:}$$

بالإضافة إلى هذا فالاحتياطات الإجبارية تحتوي على احتياطات إجبارية على الودائع تحت الطلب RV واحتياطات إجبارية على الودائع لأجل RT فتصبح المعادلة (2) كما يلي:

$$R = RV + RT + RE \quad (3)$$

وعليه تصبح القاعدة النقدية كما يلي:

$$BM = B + RV + RT + RE \quad (4)$$

ويمكن إيجاد العلاقات التالية:

- حصة الأوراق النقدية في التداول من الكتلة النقدية $a = B / M$

- حصة الودائع تحت الطلب للبنوك من الكتلة النقدية $d = D v B / M$

- حصة الودائع لأجل للبنوك من الكتلة النقدية $c = D t B / M$

- حصة الودائع تحت الطلب للحسابات البريدية من الكتلة النقدية $d = D v cep / M$

- حصة الاحتياطات الإضافية للبنوك من الودائع تحت الطلب للبنوك $e = R e B / D v B$

- معامل الاحتياطات الإجبارية على الودائع تحت الطلب في البنوك $r v = RO / D v B$

- معامل الاحتياطات الإجبارية على الودائع لأجل في البنوك $r t = R t / D t B$

ومن أجل التبسيط فإن خبراء صندوق النقد الدولي يفترضون بأن الودائع تحت الطلب للحسابات البريدية الجارية لها مقابل وحيد للموجودات تحت الطلب للبريد لدى البنك المركزي أي: $D v ccp = DM$ وبالتعويض تصبح

¹ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 87-89 .

المعادلة (4) كما يلي:

$$BM = B + r v D + v b + r t DTB + ED + v b + DM$$

$$BM = a M + v b M + r t C M + e b M + d M$$

$$BM = M (a + r v b + r t c + e b + d) \quad (5)$$

$$m = a + r v b + v t c + e b + d \quad \text{باعتبار أن:}$$

وعليه نلاحظ أن القاعدة النقدية تؤثر على الكتلة النقدية وتصبح هذه الأخيرة عملية مضاعفة للقاعدة النقدية، ومن المعادلة (5) يمكن أن نستنتج ما يلي:¹

$$M = (1 / a + R v b + r t c + e b + d) BM$$

$$K = 1 / a + r v b + r t c + e b + d \quad \text{حيث:}$$

$$M = k.BM \quad \text{ومنه:}$$

إن النظرية المضاعف ذات أهمية كبيرة للسياسة النقدية، لأن البنك المركزي وعن طريق مراقبته للقاعدة النقدية سوف يتمكن من الحد من انتمان البنوك، لأنها تستطيع التوسع في منح القروض إلا إذا كانت لديها احتياطات مسبقة.

الفرع الثالث: أثر سلوك المودعين والبنوك.

أولاً: سلوك المودعين:

ينشأ تأثير سلوك المودعين على عرض النقد عن التغير في النسبتين التاليتين:²

1- العلاقة بين الودائع الآجلة والودائع الجارية: وتتأثر بدورها بعدة عوامل منها:

1-1- التغير في مستوى الثروة:

تعتبر الودائع لأجل درجة من الرفاهية التي ينشدها الأفراد بعد إشباع حاجاتهم الأساسية لذلك فإن نمو الطلب على هذه الودائع يكون أسرع منه على الودائع الجارية، وبالتالي فإن النسبة بين الودائع لأجل والودائع

¹ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 90.

² بوردع لطفي، تحليل عرض النقود في الجزائر من 1990-2008 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم الاقتصاد، 2010، ص 60.

الجارية ترتبط طرديا بمستوى الثروة بحيث كلما زادت الثروة ارتفعت هذه النسبة وبالتالي ينخفض المضاعف مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقد.

1-2- التغير في أسعار فائدة الودائع:

يكون سعر الفائدة على الودائع لأجل أعلى على الودائع الجارية، مما يجعل الودائع لأجل أشد جاذبية مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها مقارنة بالودائع الجارية، وبالتالي ترتفع نسبة الودائع لأجل إلى الودائع تحت الطلب.

2- نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب:

إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن المودعين يحولون جزءا من الودائع الجارية إلى عملة، مما يؤدي إلى انخفاض المضاعف النقدي ومنه انخفاض عرض النقد.

ثانيا: سلوك البنوك:

يتحدد أثر سلوك البنوك من خلال:¹

1- فائض الاحتياطي:

عندما تخفض المصارف التجارية احتياطياتها الإضافية فإنها تزيد من عرض النقد وتتاح لها فرصة أكبر للإقراض، ويمكن الكشف عن العوامل المؤثرة في الاحتياطيات الإضافية لدى البنوك من خلال تحليل التكلفة والعائد لاحتفاظ المصارف بهذه الاحتياطيات، فعند ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالاحتياطيات الإضافية ينخفض مستواها، وعند انخفاض التكلفة وزيادة الفوائد تزيد البنوك من احتياطياتها الإضافية.

ويتأثر فائض الاحتياطيات بعاملين هما:

أ- **معدل الفائدة السوقي:** تعتبر تكلفة الفرصة البديلة بأنها الفائدة التي يمكن للبنوك الحصول عليها لو أنها وظفت المبلغ وهو فائض الاحتياطيات على شكل قروض.

ب- **تسرب الودائع خارج البنوك:** تمكن احتياطيات المصارف التي تواجه تسربا في الودائع من تجنب التكلفة الناشئة عن استيراد القروض أو بيع جزء من الأوراق المالية، أو الإقراض من المنشآت أو من البنك المركزي، لأنها تعتبر ضمانا ضد كل التكاليف وغيرها.

2- القروض المخصصة:

يقصد بها القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك الأخرى، وتتوقف على العلاقة بين تكلفتها وعائدها.

¹ علية عبد الباسط عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 32.

وتتأثر هي الأخرى بعاملين هما:¹

أ- **سعر الخصم:** يمثل التكلفة الأولية للإقراض من البنك المركزي فعندما يرتفع سعر الخصم تزداد تكلفة الإقراض من البنك المركزي، وبالتالي تقل القروض المخصصة لدى البنك المركزي.

ب- **سعر الفائدة السوقي:** ينتج عن ارتفاع سعر الفائدة السوقي زيادة الفوائد الناتجة عن الإقراض من البنك المركزي وبالتالي زيادة القروض المخصصة، وعليه القروض المخصصة لدى البنك المركزي مرتبطة طردياً مع سعر الفائدة السوقي على عكس علاقتها بسعر الخصم.

الفرع الرابع: المحددات القانونية.

إن أساليب التأثير التي يستعملها البنك المركزي على حجم الائتمان بالزيادة والنقصان تعتبر من المحددات القانونية و أهمها أدوات السياسة النقدية التي تتمثل في :

1- **سعر إعادة الخصم:** عبارة عن معدل الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل تقديم قروض أو إعادة خصم الأوراق التجارية التي حوزتها في المدة القصيرة. ويعرف هذا المعدل بأنه المعدل الأدنى للإقراض أو سعر الفائدة الأولي، ويعني ذلك أن يوافق البنك المركزي على أن يحل محل البنوك التجارية كدائن للأوراق التجارية والكمبيالات.²

2- **عمليات السوق المفتوحة:** يقصد به تدخل الحكومة ممثلاً في البنك المركزي في السوق المالي ببيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة من أجل التأثير على عرض النقود حسب ما تتطلب الظروف الاقتصادية، لذا فإن البنك المركزي يحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية المختلفة الآجال.³

3- **نسبة الاحتياطي القانوني:** يقصد بالاحتياطي القانوني النسبة التي يفرضها البنك المركزي على ودائع العملاء لدى البنوك التجارية ويحتفظ بها لديه بدون فائدة، والغرض منها توفير حد أدنى من السيولة للبنك التجاري وحد أدنى من الضمان للمودعين وإذا قام البنك المركزي برفع هذه النسبة فإن المبالغ التي يمكن للبنوك التجارية التصرف بها ستتخفف، وبالتالي تقل قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق الودائع مما يقلل العرض النقدي والعكس.⁴

¹ بودرع لطي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

² السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 192

³ سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف، دار اليازوري، الأردن، 2010، ص 251.

⁴ حازم محمود عيسى الوادي، النظام النقدي في الإسلام (دراسة مقارنة)، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2014، ص 51.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يتضمن هذا المبحث بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه وذلك باللغة العربية و اللغة الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

الفرع الأول: دراسة بودرع لطفي، 2009 / 2010، تحليل عرض النقود في الجزائر من 1990 إلى 2008، رسالة ماجستير.

تناولت هذه الدراسة العوامل التي تؤثر على عرض النقود في الجزائر واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة النظريات المفسرة للنقود، كما اعتمدت على المنهج الإحصائي لمعالجة تطور الكتلة النقدية في الجزائر فتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول عرض النقود من الهة النظرية وتختلف عن الدراسة الحالية في استخدامنا للمنهج القياسي.

أهداف الدراسة:

- معرفة تأثير عرض النقود على التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر وكذلك تقييم الإصلاحات النقدية التي قامت بها الجزائر وتقييم سياسات الرقابة على عرض النقود.
- معرفة العوامل التي تؤثر على عرض النقود في الجزائر.
- التحليل الإحصائي لعرض النقود في الجزائر.

نتائج الدراسة:

- للنقود مكانة هامة في الاقتصاد ولها تأثير مباشر على الاقتصاد الحقيقي.
- السلطات النقدية في الجزائر لا تتحكم بصفة مطلقة في عرض النقود وهو ما تم استنتاجه من خلال تطرق إلى أدوات التحكم في عرض النقود.
- المحيط الاقتصادي الدولي يؤثر على عرض النقود في الجزائر.
- معرفة العوامل التي تؤثر على عرض النقود في الجزائر.
- تقييم الإصلاحات النقدية التي قامت بها الجزائر.

وأهم نتائج هذه الدراسة هو أن برغم كل الجهود التي قام بها بنك الجزائر فإن نجاح الإصلاحات النقدية هو عامل ظرفي فقط ناتج عن تحسن مداخل الجزائر من تصدير البترول.

الفرع الثاني: دراسة إكن لونيس، 2010 / 2011، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر من 2000 إلى 2009، رسالة ماجستير.

تمحورت هذه الدراسة حول دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر واستخدمت المنهج الوصفي لاستعراض ماهية السياسة النقدية والمعروض النقدي والمنهج الاستنباطي عند القيام بتحليل معطيات الجانب التطبيقي من البحث والمنهج التاريخي في دراسة حالة الجزائر فنتشابه هذه الدراسة مع دراسة الحالية في أدوات ضبط عرض النقود وتختلف عن الدراسة الحالية في تناول محددات عرض النقد.

أهداف الدراسة:

- تحليل وتتبع تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال فترة الدراسة ومحاولة إبراز أهمية مواكبة بنك الجزائر للمستجدات في مجال إدارة السياسة النقدية.
- محاولة إبراز أهمية مواكبة بنك الجزائر للمستجدات في مجال إدارة السياسة النقدية.
- محاولة تحديد إطار للعلاقة بين استقلالية البنك الجزائري وأداء السياسة النقدية.

نتائج الدراسة:

- تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من النقود الورقية والكتابية وأشباه النقود، حيث عرف حجم نسبتها من الكتلة النقدية تباين بين الارتفاع والانخفاض.
- تعمل السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي وتحكم فيه لجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الإنتاج الحقيقي من خلال أدوات السياسة النقدية.
- عرف النظام المصرفي الجزائري إصلاحات عميقة في إطار إصلاحات اقتصادية شاملة خاصة قانون النقد والقرض الذي يعتبر نقلة نوعية في النظام المصرفي الجزائري.

الفرع الثالث: فتيحة مزارشي، 2006/2007، دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم، رسالة ماجستير.

تناولت هذه الدراسة دور أدوات السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم واستخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بينما اعتمدت دراستنا على دور أدوات السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود.

أهداف الدراسة:

- إبراز الأساس النظري والتحليلي لظاهرة التضخم وإسقاط ذلك على واقع الجزائر .
- حصر بعض الإختلالات التي تعاني منها الاقتصاد الجزائري والتي تسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في ارتفاع معدلات التضخم فيه.
- إبراز دور أدوات السياسة النقدية الملائمة للتحكم في ظاهرة التضخم في الجزائر .
- محاولة إبراز دور بنك الجزائر الذي يستعان به من أجل ضبط معدل التضخم والتحكم فيه.

نتائج الدراسة:

- تتمثل السياسة النقدية في مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي لتأثير على كمية النقود وحجم الائتمان في الاقتصاد.
- يتمثل التضخم في الارتفاع المستمر في مستوى العام للأسعار المصحوب بانخفاض في القدرة الشرائية للنقود، مما يحدث خلل في التوازن بين الطلب والعرض الكلي.
- إن ارتفاع التضخم فوق المستوى المطلوب فيه يدخل الاقتصاد في مجموعة من الإختلالات كإعادة توزيع الدخل الحقيقية والثروات بين أفراد المجتمع.

الفرع الرابع: دراسة عليية عبد الباسط عبد الصمد، 2011/2010، أثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، رسالة ماجستير.

تناولت هذه الدراسة العلاقة التي تربط عرض النقود بالقطاع الخاص وتحديد العوامل المؤثرة الأخرى في نمو القطاع الخاص سواء على المدى الطويل أو القصير، وتبعت في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض عرض النقود والقطاع الخاص والمنهج القياسي لتحديد العلاقة بينهما وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لعرض النقود واستخدام المنهج القياسي وتختلف عن الدراسة الحالية حيث أن هذه الدراسة تتناول محددات عرض النقد.

أهداف الدراسة:

- الوقوف على واقع القطاع الخاص في الجزائر، خاصة مع تزايد الاهتمام بهذا المتغير كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية.
- إبراز فعالية عرض النقود في تطوير القطاع الخاص.

- فهم إثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص وتجديد العوامل المؤثرة على نموه

نتائج الدراسة:

- إن معدل الاستثمار الخاص ينمو طرديا مع عرض النقود والائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص، وهو يعني أنه يستجيب للزيادة في عرض النقود أو انخفاضها.

- إن معدل التضخم في الجزائر مازال يمارس تأثيرا سلبيا على الاستثمار في القطاع الخاص في الجزائر نظرا لغلاء الأسعار.

- أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين عرض النقود والاستثمار في القطاع الخاص، إلا أن الواقع لم يعكس ذلك جيدا.

الفرع الخامس: دراسة وفاء حمدوش، جوان 2015، فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على حجم المعروض النقدي خلال الفترة 2002-2010، مجلة التواصل

تناولت هذه الدراسة الأدوات السياسية النقدية وكيفية تأثيرها على عرض النقود واستخدمت في دراستها المنهج الإحصائي لدراسة تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها والمنهج الوصفي التحليلي لاستعراض أهداف السياسة النقدية ووسائلها في الجزائر تشابهت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول أدوات التي تأثر على عرض النقود واختلفت في استخدام الدراسة القياسية لمعرفة العوامل المؤثرة على عرض النقد.

أهداف الدراسة:

- مدى وجود توافق بين عرض النقود والنتائج المحلي الإجمالي.

- مدى نجاعة الجهاز المصرفي الجزائري في تعبئة الادخار.

- مدى قدرة البنوك من تقديم الائتمان المصرفي.

نتائج الدراسة:

- عدم وجود استقرار نقدي كامل في الاقتصاد الجزائري وذلك نتيجة عدم توافق بين المعروض النقدي والنتائج المحلي الإجمالي.

- وجود فوائض نقدية كبيرة مستغلة لدى البنوك التجارية الجزائرية، مما يؤكد إجماع هذه البنوك وتخوفها من التوسع في تقديم الائتمان المصرفي.

- عدم نجاعة الجهاز المصرفي الجزائري في تعبئة الادخار خاصة وأن النقود مثلت الحصة الأكبر في المعروض النقدي خلال الفترة السابقة.

الفرع السادس: دراسة على صاري، ديسمبر 2014، سياسة عرض النقود في الجزائر 2000-2013، مجلة رؤى الاقتصادية.

تناولت هذه الدراسة قياس عرض النقود ومقابلات الكتلة النقدية واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وأيضا الأسلوب الاستنباطي عند تحليل المعطيات الاقتصادية بالاعتماد على الإحصائيات الرسمية لبنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية في البلد تشابهت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول عرض النقود وتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها واختلفت في أن تناولت محددات عرض النقد ودراستها قياسيا .

أهداف الدراسة:

- محاولة توضيح سياسة عرض النقود في الجزائر .
- محاولة تحديد مراحل ومعدلات تغير عرض النقود ومكوناته.
- محاولة معرفة مدى ارتباط تغير عرض النقود بمقابلات الكتلة النقدية.

نتائج الدراسة:

- تميزت سياسة العرض النقدي في الجزائر بأنها غير مستقلة من نوع تسيير وطبيعة نموذج التنمية الاقتصادية المعتمدة.
- عرف عرض النقود ومقابلات الكتلة النقدية في الجزائر عدة تطورات، حيث عرف تطور متزايد ومستمر منذ بداية الإصلاحات النقدية وحتى السنوات الأخيرة.
- نتائج الدراسة القياسية تشير أن عرض النقد يرتبط بعلاقة وثيقة مع مقابلات الكتلة النقدية.

المطلب الثاني: دراسات أجنبية

الفرع الأول: دراسة SULEIMAN GAMBIYO، بعنوان محددات عرض النقد في نيجيريا للفترة 1981-2017، مقال عالمي في البحوث العلمية، 2018

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن المتغيرات التي تأثر في عرض النقود في نيجيريا خلال الفترة 1981-2015 وتوصلت على النتائج التالية:

- أن سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي له تأثير سلبي على عرض النقود.

- وأن مستوى السعر والدخل يؤثران إيجابيا على عرض النقود في نيجيريا.

إلا أن الناتج المحلي هو الأكثر تأثيرا في عرض النقود في نيجيريا.

تشابهت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول محددات عرض النقد واختلفت في أن هذه الدراسة درست في نيجيريا أما الدراسة الحالية تناولت محددات عرض النقد بالنسبة للجزائر

الفرع الثاني: دراسة Christian Nyalihama, محددات عرض النقود في رواندا من الفترة 1995-2009، مشروع بحث مقدم للاقتصاد، ديسمبر 2011

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن المتغيرات التي تؤثر على عرض النقود في رواندا خلال الفترة 1995 إلى 2009 وتوصلت إلى النتائج التالية:

- صافي الأصول الخارجية تؤثر إيجابيا على عرض النقود في رواندا.

- القروض المقدمة لدولة تؤثر إيجابيا على عرض النقود في رواندا.

- القروض المحلية للبنوك تؤثر إيجابيا على عرض النقود في رواندا.

تشابهت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن محددات عرض النقد في رواندا نفس محددات عرض النقد في الجزائر وأوجه الاختلاف ه بلد الدراسة

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في طبيعة النموذج المستخدم وفي فترة الدراسة حيث أن الدراسة الحالية كانت خلال الفترة 1980 إلى 2017 وفي مكان الدراسة حيث كانت الدراسة في الجزائر أما الدراسات السابقة كانت في بلدان مختلفة حيث ركزت الدراسة الحالية على تحديد العوامل المؤثرة على عرض النقود في الجزائر بشكل خاص بالإضافة إلى استخدام الدراسة القياسية في دراسة محددات عرض النقود في الجزائر.

خلاصة:

لنقود تاريخ حافل بالتأثيرات الإيجابية والسلبية، حيث صاحب تطورها تقدم كبير في التبادل التجاري وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

حيث نجد أن الفكر الكلاسيكي يؤمن بحيادية النقود، أي أن النقود لا تؤثر على النشاط الاقتصادي وإنما هي عبارة عن وسيط لتبادل فقط، أما النيوكلاسيك فقد تخلوا عن مبدأ حيادية النقود واعترفوا أنها تسهل المعاملات.

بعد الأزمة الاقتصادية 1929 أعاد المفكرين الاقتصاديين التفكير في فرضيات الكلاسيك وأخذوا يبحثون عن دور النقود في الاقتصاد، حيث توصل كينز إلى أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى خفض معدل الفائدة الذي يعتبره كينز المحدد الأساسي للعرض والطلب على النقود، أما فريدمان يرى أن كمية النقود تؤثر على التغير في المستوى العام للأسعار وعلى الدخل الحقيقي على المدى القصير أما في المدى المتوسط والطويل فيقتصر تأثيره على المستوى العام للأسعار.

وتبقى النقود القلب النابض في الاقتصاد المعاصر فهي وسيلة السياسة النقدية لتأثير على النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني

مقدمة :

بعد التحليل النظري الذي تضمنه الفصل الأول لعرض النقود سيتم في هذا الفصل القيام بتحليل قياسي للعوامل المؤثرة على عرض النقود في الجزائر، وذلك من خلال تطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي، وقبل ذلك سيتم التطرق إلى تطور مكونات الكتلة النقدية ومقابلتها في الجزائر.

وعليه يتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور الكتلة النقدية ومقابلتها في الجزائر من 1980 إلى 2017.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية.

المبحث الأول: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر من 1980 إلى 2017

تعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي في أي بلد، وتسعى السلطات النقدية دوماً إلى التحكم فيها بما يلائم تطور ونمو هذا النشاط، وفي هذا المبحث سنتناول عرض النقود في الاقتصاد الجزائري وتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر.

المطلب الأول: عرض النقود في الاقتصاد الجزائري.

تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية، وهو ما يستدعي تتبع السلطة النقدية لعرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بزيادة حجمه أو تخفيضه، ويتم عرض النقود في الاقتصاد الجزائري من خلال:

1- الإصدار النقدي: تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر، وهو ما نصت عليه المادة الرابعة من قانون النقد والقرض، والتي نصها: "يعود للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية في التراب الوطني، ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي- بنك الجزائر- الخاضع لأحكام الباب الثاني من هذا القانون دون سواه".¹

2- الائتمان المصرفي: تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة وعرض النقود من خلال الائتمان (القروض) المقدمة للاقتصاد وعملية خلق نقود الودائع، حيث أشار قانون النقد والقرض 10/90 إلى ذلك في نص المادة سبعون (70) التي جاء فيها: " أن البنوك فقط هي المؤهلة الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد من 66 إلى 68 أي تلقي الودائع من الجمهور، ومنح القروض وأخيرا خلق وسائل الدفع وتسييرها".²

الفرع الأول: مكونات عرض النقود في الاقتصاد الجزائري

يتكون العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري من المتاحات النقدية M1 والتي تضم الأوراق النقدية والودائع تحت الطلب، والكتلة النقدية M2 التي هي عبارة M1 عن مضافا إليها أشباه النقود والمتمثلة في ما يلي:³

¹ علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر (2000-2013)، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، العدد7، 2014، ص 24.

² علي صاري والبحري عبد الله، محددات الاستعمال المتزايد لسيولة النقدية في الاقتصاد الوطني (2000-2014)، مجلة الاجتهاد لدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، العدد 11، 2017، ص 326.

³ بلعاش ميادة، أثر صيرفة الإلكترونيات على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر- فرنسا، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك وأسواق مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 277.

1- المتاحات النقدية M1: تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة إلى الودائع الجارية كالحسابات اليريدية الجارية.

2- الكتلة النقدية M2: وتعني عرض النقود بمفهومه الواسع للنقود والذي تأخذ به المؤسسات المالية والنقدية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، وتشمل بالإضافة إلى الموجودات النقدية M1 الموجودات شبه النقدية التي تتمثل في الودائع لأجل في الجزائر.

3- سيولة الاقتصاد M3: تتمثل في السيولة الإجمالية التي تدخل في عين الاعتبار الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (مثل مراكز البريد، شركات التأمين، صناديق الادخار السندات الصادرة عن الخزينة العمومية والودائع لأجل لدى المؤسسات غير المصرفية $M3=M2+$).

الفرع الثاني: تطور العرض النقدي في الجزائر.

شهدت الكتلة النقدية في الجزائر تطور كبير خلال هذه الفترة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (1-2): يمثل تطور عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الكتلة النقدية M2	معدل النمو %	السنوات	الكتلة النقدية M2	معدل النمو %
1980	93.538	-	1999	1789.350	12.4
1981	109.154	15.6	2000	2022.534	13.03
1982	137.889	28.7	2001	2473.516	22.29
1983	165.926	20.30	2002	2901.532	17.30
1984	194.718	17.35	2003	3354.422	15.60
1985	223.860	15.0	2004	3738.037	10.5
1986	227.017	1.41	2005	4146.906	11.7
1987	257.896	13.61	2006	4827.6	18.6
1988	292.963	13.60	2007	5994.6	24.2
1989	308.146	5.15	2008	6955.9	16.0
1990	343.005	11.31	2009	7173.1	3.1
1991	415.270	21.06	2010	8280.7	15.4
1992	515.902	24.23	2011	9929.2	19.9

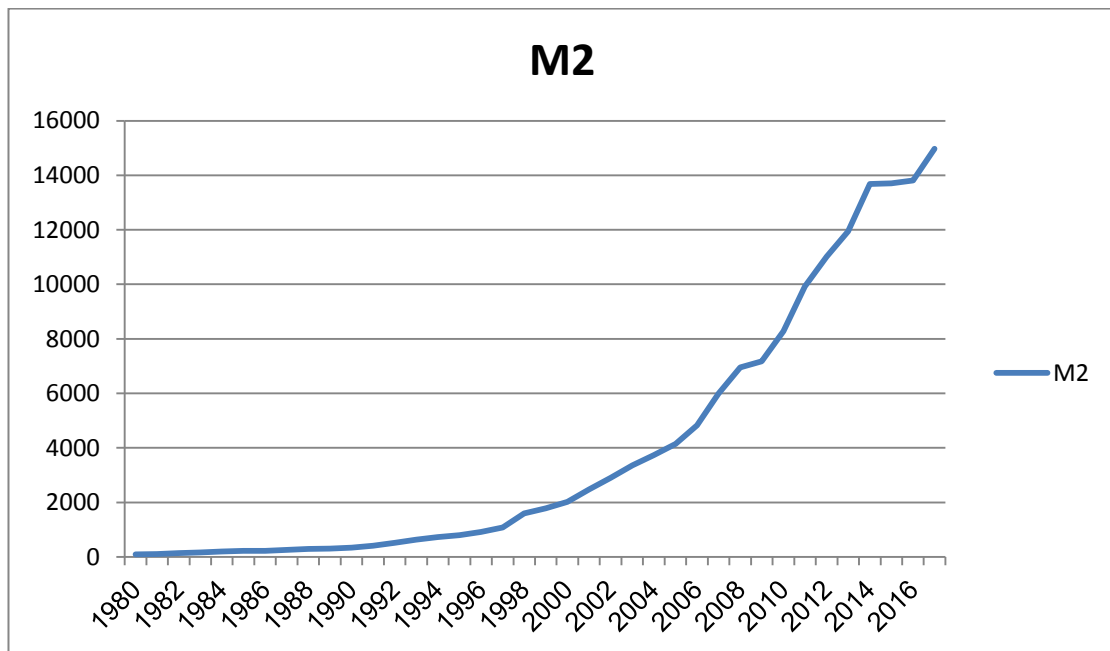
10.9	11013.3	2012	21.61	627.427	1993
8.4	11941.5	2013	15.31	723.514	1994
14.6	13686.7	2014	10.51	799.562	1995
0.1	13704.5	2015	14.44	915.058	1996
0.8	13816.3	2016	18.12	1081.518	1997
8.4	14974.6	2017	19.62	1592.461	1998

المصدر: نشرة إحصائية لبنك الجزائر 1965-2005

تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية و النقدية 2008، 2012، 2015، 2016، 2017

على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

الشكل رقم (1-2): يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-2)

ومن خلال الشكل رقم (1-2) نلاحظ أن تطور الكتلة النقدية في الجزائر يختلف من فترة إلى فترة أخرى

كما يلي:

الفترة الأولى (1980-1989): خلال هذه الفترة عرفت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع نمو ضعيف في حجمها سنة 1980، حيث قدر بـ 109.154 مليار دج في سنة 1981 بنسبة نمو حوالي 15.6% بعد ما كان تقدر 93.6 مليار دج في سنة 1980، حيث استمر هذا النمو الضعيف إلى غاية 1986 وذلك بسبب انهيار أسعار البترول وقد بلغ نسبة 1.41% خلال تلك السنة بما يقابل 227.017 مليار دج، ليشهد ارتفاعا سنة 1987 بنسبة

نمو قدره % 13.61 ما يقابل 257.896 مليار دج، ويستمر في الارتفاع سنة 1988 ليرجع يشهد انخفاض بنسبة نمو % 5.15 ما يقابل 308.146 مليار دج وذلك سنة 1989.

الفترة الثانية (1990 - 2000): خلال هذه المرحلة كانت نسبة نمو الكتلة النقدية تقدر ب % 21.06 سنة 1991، لترتفع إلى % 24.23 سنة 1992 مسجلة أعلى نسبة خلال هذه المرحلة، وفي سنة 1993 بلغت نسبة النمو % 21.61 حيث كانت الكتلة النقدية تقدر ب 627.427 مليار دج.

إلا أن نسبة نمو الكتلة النقدية M2 عرفت انخفاضا وصل إلى % 10.51 عام 1995، ليعاود الانخفاض إلى % 5.7 ثم % 5 عامي 1997 و 1998 على التوالي. و هذا يدل على صرامة السياسة النقدية الانكماشية، ليستمر في انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية ليصل إلى % 13.03.

الفترة الثالثة (2001 - 2010): في هذه المرحلة انتقل حجم الكتلة النقدية مع بداية الألفية الجديدة إلى 2022.5 مليار دج، بعدما كان 1789.4 مليار دج سنة 1999 و واصل تزايد سنة 2001 حيث بلغ معدل نمو % 22.29، لينخفض بعد ذلك إلى % 17.30 سنة 2002، إلا أن الكتلة النقدية واصلت اتجاهها المتزايد، حيث عرفت سنة 2007 تسجيل أعلى نسبة نمو خلال هذه الفترة حيث بلغت % 24.2.

الفترة 2002 - 2005 عرفت فيها الكتلة النقدية تراجع ملحوظا في نمو من % 17.3 إلى % 11.7 ما يقابها 2901.532 مليار دج و 4146.906 مليار دج على التوالي.

أما خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 - 2010 نسجل عودة انخفاض نمو الكتلة النقدية M2 لتصل عام 2009 إلى % 3.1 والتي تعتبر أصغر قيمة لها.

الفترة الرابعة (2011 - 2017): خلال سنة 2011 عاودت الكتلة النقدية إلى الارتفاع بنسبة % 19.91 ما يقابل 9929.2 مليار دج بموجب سنة 2011، ما يوافق الوتيرة الأكثر ارتفاعا للربع سنوات الأخيرة ماعدا سنة 2009

حيث قدرت الكتلة النقدية ب 7173.1 مليار دج في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 11941.5 مليار دج في نهاية سنة 2012 إلا انخفاض أسعار البترول سنة 2015 أدى إلى نمو ضعيف للكتلة النقدية ب % 0.1

خلافًا لسنتي 2015 و 2016 أين لم تعرف الكتلة النقدية تزايد سوى بنسبتي % 0.1 و % 0.8

على التوالي حيث نمت الأرصدة النقدية وشبه النقدية ب % 8.3 في 2017 مجرة بالارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف حيث ارتفعت ب % 20.1، مقابل % 6.8 فيما يخص الودائع لأجل وب % 4.9 فيما يخص تداول النقد الورقي، مما أدى إلى ارتفاع الكتلة النقدية مجددا في سنة 2017 بنسبة نمو % 8.4 ما يقابل 14974.6 مليار دج.¹

¹تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية، 2017، ص 122.

المطلب الثاني: تطور مكونات العرض النقود في الجزائر

من خلال هذا المطلب سيتم عرض مختلف مكونات الكتلة النقدية في الجزائر

الفرع الأول: تطور المتاحات النقدية

شهدت المتاحات النقدية تطور كبير في الجزائر وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(2-2) : يمثل تطور المتاحات النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

الوحدة : مليار دج

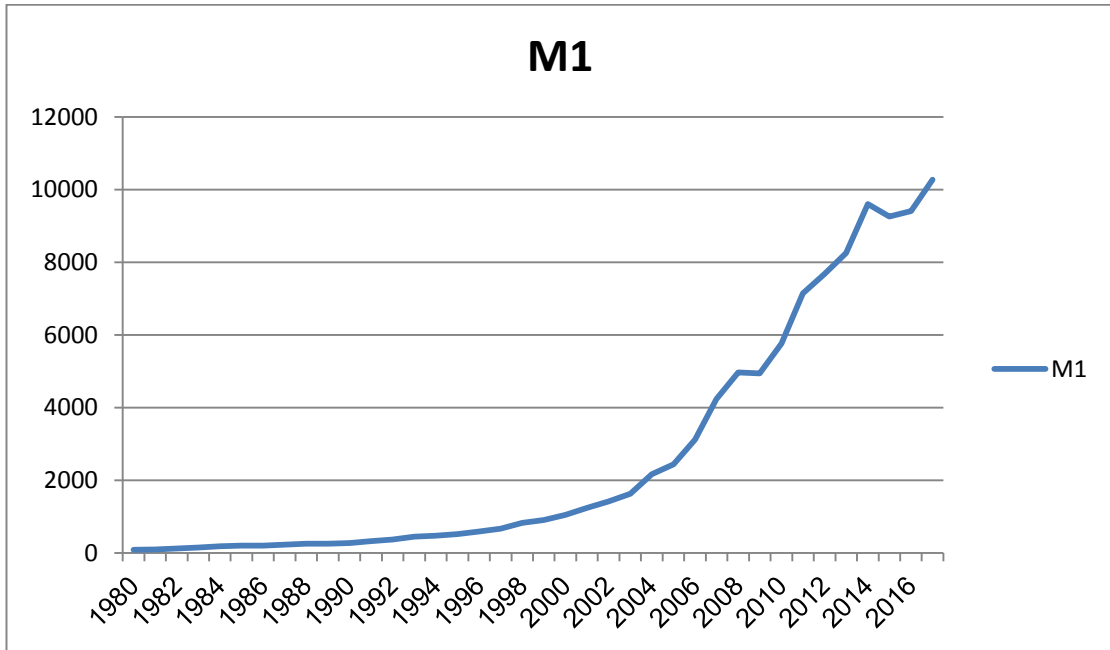
السنوات	المتاحات النقدية M1	نسبة النمو M1%	السنوات	المتاحات النقدية M1	نسبة النمو M1%
1980	84.43	-	1999	905.18	9.53
1981	97.92	15.97	2000	1048.18	15.79
1982	125.29	27.95	2001	1238.51	18.15
1983	152.75	21.91	2002	1416.34	14.35
1984	180.43	18.11	2003	1630.38	15.11
1985	202.22	12.07	2004	2165.6	32.82
1986	204.81	1.28	2005	2437.5	12.5
1987	223.90	9.3	2006	3117.8	27.9
1988	252.20	12.63	2007	4233.6	35.78
1989	250.01	-0.86	2008	4964.9	17.27
1990	270.58	8.02	2009	4944.2	-0.41
1991	324.99	20.33	2010	5756.4	16.42
1992	369.71	13.76	2011	7141.7	24.06
1993	446.90	20.87	2012	7681.8	7.56
1994	475.38	6.47	2013	8249.8	7.39
1995	519.11	9.09	2014	9603.0	16.40
1996	589.1	13.48	2015	9261.2	-3.55
1997	671.57	13.99	2016	9407	1.57
1998	826.37	23.05	2017	10266.1	9.13

المصدر: نشرة إحصائية لبنك الجزائر 1965-2005

تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية و النقدية، لسنة 2008، 2012، 2015، 2016، 2017

على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

الشكل رقم (2-2): يوضح تطور المتاحات النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-2)

الفترة الأولى (1980-1989): خلال هذه الفترة نلاحظ أن نمو المتاحات النقدية كان ضعيف خلال سنة 1980 حيث قدر ب 84.433 مليار دج ليصل سنة 1981 إلى 97.922 مليار دج واستمر هذا الضعف في النمو إلى سنة 1986 بنسبة نمو 1.28% بما يقابل 404.818 مليار دج، ليرتفع سنة 1987 بنسبة نمو 9.31% ما يقابل 223.905 مليار دج ويواصل ارتفاعه سنة 1988 بنسبة نمو 12.63% ليسجل بعد ذلك نسبة نمو سالبة -0.86% سنة 1989.

الفترة الثانية (1990-2000): نلاحظ خلال هذه الفترة قدرت نسبة نمو المتاحات النقدية 8.02% وذلك سنة 1990 واستمر هذا النمو إلى غاية 1993 بنسبة 20.87% العامة. وبداية 1994 عرفت المتاحات النقدية نمو مستمر ولكن بمعدلات نسبية منخفضة مقارنة مع السنوات السابقة حيث بلغ معدل نمو 15.31% خلال 2014 بعدما كان 21.61% سنة 1993 ويرجع ذلك إلى خضوع الجزائر إلى شروط صندوق النقد الدولي، في عام 1995 نلاحظ نسبة نمو منخفضة للمتاحات النقدية تبلغ 9.09% ما يقابل 519.107 مليار دج، لترتفع سنوات 1996 و 1998 بمعدل نمو 13.48% و 23.05% على التوالي بما يقابل 589.1 مليار دج و 826.37 مليار

دج، لتعاود الانخفاض من جديد سنة 1999 بنسبة نمو % 9.53 لتشهد ارتفاع كبير سنة 2000 بمعدل نمو % 15.79 بما يقابل 1048.18 مليار دج.

الفترة الثالثة (2001-2010): شهدت المتاحات النقدية في هذه الفترة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث ارتفعت سنة 2001 بمعدل نمو % 18.15 ما يقابل 1238051 مليار دج لتتخفف سنة 2002 بمعدل نمو قدره % 14.35، لترتفع مرة أخرى سنة 2004 بمعدل نمو % 32.82 وتبقى نسبة النمو في اتجاهها المتزايد بمعدلات نمو متفاوتة من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى تذبذب أسعار النفط، لتشهد أعلى نسبة نمو لها سنة 2007 حيث بلغت % 35.78 لتشهد نسبة نمو سالبة في سنة 2009، وترتفع من جديد سنة 2010 بنسبة نمو % 16.42.

الفترة الرابعة (2010-2017): خلال هذه الفترة شهدت المتاحات النقدية ارتفاع سنة 2011 بنسبة نمو قدرها % 24.06 ما يقابل 7681.8 ثم انخفضت سنة 2012 بنسبة نمو % 7.39 ما يقابل 7681.8 مليار دج واستمر هذا الانخفاض إلى غاية 2013 لتشهد ارتفاع نسبي سنة 2014 بنسبة % 16.40 لتشهد انخفاض حاد سنة 2015 بنسبة سالبة % -3.55 وهذا بسبب الأزمة البترولية التي خلفتها سنة 2014 من تراجع في أسعار المحروقات، لتشهد ارتفاع سنة 2016 وفي سنة 2017 بمعدل نمو % 9.13 ما يقابل 10266.1 مليار دج.

الفرع الثاني: الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية)

الجدول رقم (2-3) : يمثل تطور الودائع تحت الطلب في الجزائر من (1980 - 2017)

الوحدة: مليار دج

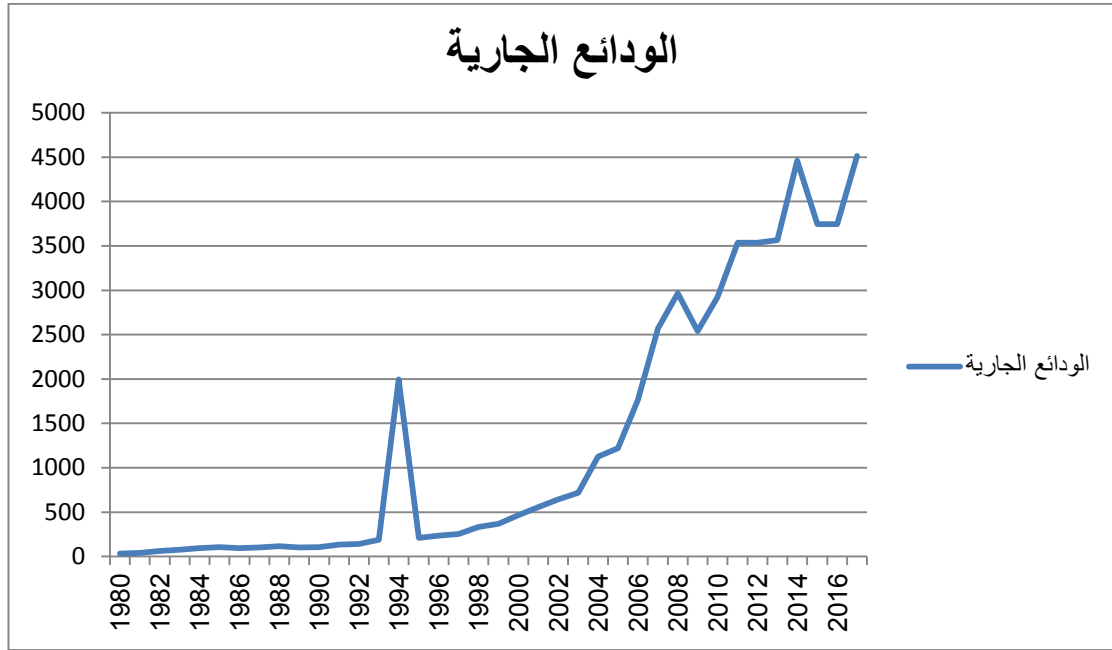
السنوات	الودائع تحت الطلب	السنوات	الودائع تحت الطلب
1980	33.50	1999	368.38
1981	40.08	2000	467.50
1982	61.99	2001	554.93
1983	76.88	2002	642.17
1984	95.28	2003	718.91
1985	104.62	2004	1127.92
1986	95.94	2005	1220.36
1987	103.80	2006	1760.60
1988	115.53	2007	2570.40
1989	101.89	2008	2965.10
1990	105.55	2009	2541.9
1991	133.11	2010	2922.3
1992	1140.84	2011	3536.2
1993	188.93	2012	3380.5
1994	196.45	2013	3564.5
1995	210.78	2014	4460.8
1996	234.03	2015	3908.5
1997	254.83	2016	3745.4
1998	334.52	2017	4513.3

المصدر: نشرة احصائية لبنك الجزائر 1965-2005

تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية و النقدية، لسنة 2008، 2012، 2015، 2016، 2017

على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

الشكل رقم(2-3) : يوضح تطور الودائع الجارية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-3) أن تطورا لودائع الجارية في الجزائر قد اختلف من فترة إلى أخرى كما يلي:

الفترة الأولى (1980-1989): من خلال الشكل البياني الذي يوضح تطور الودائع تحت الطلب في الجزائر نلاحظ أنه في الفترة ما بين 1980 إلى 1986 شهدت الودائع تحت الطلب نمو تدريجي مستمر قدرة نسبته 53.2% ، واستمر هذا النمو من سنة 1986 إلى سنة 1989 التي شهدت فيها الودائع الجارية نسبة نمو كبيرة .

الفترة الثانية (1990-2017): خلال هذه المرحلة بلغت الودائع الجارية نسبة نمو % 39.34 سنة 1990

لترتفع بعد ذلك في سنة 1991 إلى % 40.5 من الكتلة النقدية خلال الفترة الممتدة ما بين 1993 إلى 1997 نلاحظ تراجع في لنسبة الودائع تحت الطلب من مجموع الكتلة النقدية إلى % 37 في 1993 ، % 33 في 1995 ثم % 31 في 1997، لتعود في سنة 1999 إلى الانخفاض قليلا ثم ترتفع إلى % 33.17 في سنة 2000، و % 30 سنة 2002 بما قيمته 751.6 مليار دج، وسجلت إلى نسبة نمو % 19.33 خلال سنة 2004 .

حيث سجلت ارتفاع خلال 2006 بقيمة 2096.4 مليار دج. لتشهد سنوات 2010 و 2011 و 2012 نمو مستمر للودائع تحت الطلب بقيمة 3657.8 مليار دج و 4570.2 مليار دج و 4776.34 مليار دج، لتعرف الودائع تحت الطلب انخفاضا سنة 2014 وتحقق ارتفاعا في سنتين الأخيرتين 2016 بنسبة % 24.6 و 2017

بنسبة % 35.5 ما يقابل 3745.4 مليار دج و 4513.3 مليار دج على التوالي وهذا بسبب نجاح الاصلاحات التي قامت بها الدولة في القطاع المصرفي.

الفرع الثالث: الودائع لأجل (أشبه النقود)

الجدول رقم (2-4) : يمثل تطور الودائع لأجل في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

الوحدة: مليار دج

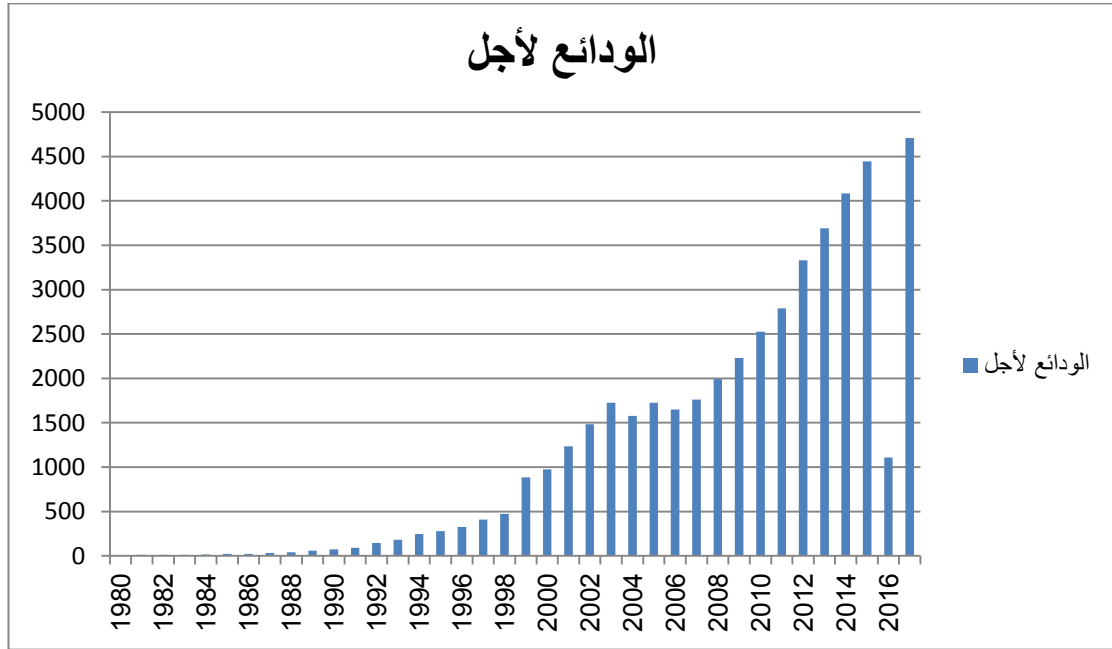
السنوات	الودائع لأجل	السنوات	الودائع لأجل
1980	9.10	1999	884.17
1981	11.23	2000	974.35
1982	12.59	2001	1235.00
1983	13.17	2002	1485.19
1984	14.28	2003	1724.04
1985	21.63	2004	1577.46
1986	22.19	2005	1724.17
1987	33.99	2006	1649.80
1988	40.75	2007	1761.00
1989	58.13	2008	991.00
1990	72.92	2009	2228.9
1991	90.28	2010	2524.3
1992	146.18	2011	2787.5
1993	180.52	2012	3331.6
1994	247.68	2013	3691.7
1995	280.46	2014	4083.7
1996	325.96	2015	4443.3
1997	409.95	2016	4409.3
1998	474.19	2017	4708.5

المصدر: نشرة إحصائية لبنك الجزائر 1965-2005

تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية و النقدية، لسنة 2008، 2012، 2015، 2016، 2017

على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

الشكل رقم(2-4) : يوضح تطور الودائع لأجل في الجزائر خلال الفترة(1980-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(2-4)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-4) أن تطور الودائع لأجل في الجزائر يختلف من فترة إلى أخرى

كما يلي:

الفترة الأولى (1980 - 2004): شهدت هذه وتيرة نمو بطيئة حيث قدرت 9.1 مليار سنة 1980 إلى 21.63 مليار خلال سنة 1985 لتحل بذلك المرتبة الثالثة في هيكل الكتلة النقدية فعرفت انخفاض كبير وكان معدل ميزانيتها يقدر في المتوسط %7.76، وخلال الفترة 1986 إلى 1993 سجلت كذلك نمو لكن يبقى بطيء مقارنة بالفترات السابقة.

نلاحظ أن أشباه النقود في الجزائر كانت ضعيفة في 1990 و 1991 لكنها ارتفعت سنة 1992 حيث بلغت 146.18 مليار دج، واستمرت في اتجاهها المتزايد حيث وصلت إلى 884.19 مليار دج سنة 1999 واستمرت في الزيادة لكن بوتيرة أقل حتى عرفت انخفاضا سنة 2004 بلغ 1577.46 مليار دج.

الفترة الثانية (2005 - 2017): عرفت هذه المرحلة تذبذب في الودائع لأجل حيث ارتفعت سنة 2005 لتصل إلى 1724.17 مليار دج لترجع تنخفض سنة 2006 بما يقابل 1649.80 مليار دج واستمرت في الانخفاض في 2007 ما يقابل 1761 مليار دج وذلك بسبب ارتفاع اسعار الفائدة، ومع تدخل الدولة أدى إلى عودة نمو الودائع لأجل من جديد أين وصلت سنة 2008 إلى 1991 مليار دج واستمرت في الارتفاع حيث سجلت ارتفاع قدره

3331.6 مليار دج، لترتفع أكثر سنة 2014 و 2015 حيث وصلت إلى 4083.7 مليار دج و 4443.3 مليار دج على التوالي، لترجع تشهد انخفاض سنة 2016 قدره 4409.3 مليار دج لتصل في نهاية المرحلة إلى أعلى ارتفاع تحققه قدره 4708.5 مليار دج وذلك سنة 2017.

الفرع الرابع: المتغيرات النقدية

أولاً: القاعدة النقدية

الجدول (2-5): يمثل تطور القاعدة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	القاعدة النقدية	معدل النمو %	السنوات	القاعدة النقدية	معدل النمو %
1980	43.3	-	1999	449.5	11.4
1981	48.6	12.2	2000	550.2	22.4
1982	50.6	4.1	2001	777.8	41.4
1983	61.0	20.6	2002	846.6	8.8
1984	69.9	14.6	2003	1152.3	36.1
1985	78.7	12.6	2004	1160.1	0.7
1986	91.1	15.8	2005	1163.3	0.3
1987	102.4	12.04	2006	1335.3	14.8
1988	111.5	8.9	2007	1729.0	29.5
1989	125.0	12.1	2008	1925.5	11.4
1990	137.9	10.3	2009	2214.2	15.0
1991	161.9	17.4	2010	2616.9	18.2
1992	197.8	22.2	2011	3138.0	19.9
1993	251.9	27.4	2012	3709.2	18.2
1994	237.2	-5.8	2013	4137.8	11.6
1995	255.2	7.6	2014	4673.0	12.9
1996	303.9	19.1	2015	5220.5	11.7
1997	356.6	16.6	2016	5401.1	3.5
1998	403.5	13.2	2017	6176.7	14.4

المصدر: نشرة احصائية لبنك الجزائر 1965-2005.

تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية و النقدية، لسنة 2008، 2012، 2015، 2016، 2017

على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

شهدت القاعدة النقدية في الجزائر تطورات مختلفة خلال الفترة من 1980 إلى 2017 كمايلي:

الفترة الأولى (1980 - 2004): من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل تطور القاعدة النقدية في الجزائر نلاحظ أنها في هذه الفترة شهدت وتيرة نمو معتبرة حيث انتقلت من 43.3 مليار دج سنة 1980 إلى 78.7 مليار دج سنة 1985 وخلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 2004 شهدت القاعدة النقدية نمو مرتفع من 91.1 مليار دج سنة 1986 إلى 1160.1 مليار دج سنة 2004، أي أنها تضاعفت 12.73 مرة وبمعدل تغير سنوي يتراوح ما بين 5.27% سنة 1994 كأدنى معدل تغير سجل و % 41.4 سنة 2001 كأعلى معدل تغير .

الفترة الثانية (2005-2017): خلال هذه المرحلة عرفت القاعدة النقدية تذبذب في معدلات نموها تارة انخفاض وتارة ارتفاع حيث انتقلت من % 0.3 سنة 2005 إلى % 19.9 سنة 2011 بما يقابل 1163.3 مليار دج و 3138.0 مليار دج على التوالي، لتستمر في نمو متزايد سنوات 2012 و 2013 لتتخف بنسبة % 3.5 خلال سنة 2016 وترجع إلى الارتفاع سنة 2017 بمعدل % 14.4 مايقابل 6176.7 مليار دج .

ثانيا: المضاعف النقدي

مضاعف القاعدة النقدية هو أثر تغير القاعدة النقدية على الكتلة النقدية ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$m = M2/H \text{ ومنه } M2 = m.H$$

حيث: m هو المضاعف النقدي، H : القاعدة النقدية.

الجدول رقم(2-6) : يمثل تطور المضاعف النقدي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

السنوات	المضاعف النقدي	السنوات	المضاعف النقدي
1980	2.2	1999	4.0
1981	2.2	2000	3.7
1982	2.7	2001	3.2
1983	2.7	2002	3.4
1984	2.8	2003	2.9
1985	2.8	2004	3.2
1986	2.5	2005	3.5
1987	2.5	2006	3.6
1988	2.6	2007	3.5
1989	2.5	2008	3.6
1990	2.5	2009	3.2
1991	2.6	2010	3.2
1992	2.6	2011	3.2
1993	2.5	2012	3.0
1994	3.1	2013	2.9
1995	3.1	2014	2.9
1996	3.0	2015	2.6
1997	3.0	2016	2.6
1998	3.9	2017	2.4

المصدر: نشرة احصائية لبنك الجزائر 1965-2005

تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية و النقدية ، لسنة 2008، 2012، 2015، 2016، 2017

على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

شهد المضاعف النقدي في الجزائر تطورات كبير و مختلفة من فترة إلى أخرى كما يلي :

الفترة الأولى (1980-1989): من خلال الجدول نلاحظ أن المضاعف النقدي ضعيف إذ لم يتجاوز الثلاثة (3)، حيث بلغ سنتي 1984 و 1985 أقصى قيمة له وهي 208 مرة، ويرجع ذلك الضعف في قيمة المضاعف

النقدي إلى ضعف الجهاز المصرفي، ليستمر المضاعف النقدي في الانخفاض خلال الفترة ما بين 1986 و1989 حيث بلغ 2.5 وهي أقل مقارنة بسنة 1985.

الفترة الثانية (1990-2017): نلاحظ في هذه الفترة أن المضاعف النقدي عرف عدة تغيرات حيث كان يتراوح ما بين 2.5 خلال سنة 1990 و 2.6 خلال سنة 1992 ثم أصبح يتراوح ما بين 3.1 و 3.9 خلال سنتي 1994 و 1998 على التوالي، وحقق أعلى قيمة له خلال سنة 1999 ب 4.0، لارتفاع أسعار البترول ليشهد انخفاض نسبي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 بقيمة 3.7 و 3.6 لسنتي 2000 و 2008 على التوالي، لتثبت قيمته خلال الفترة ما بين 2009-2011 بقيمة 3.2 لترتفع سنة 2013 بقيمة 2.9 و تستمر إلى سنة 2014، لتعاود الانخفاض في السنوات الأخيرة لتصل إلى 2.4 سنة 2017، ولتفسير قيمة المضاعف النقدي فإنه عندما تتغير القاعدة النقدية فإن الكتلة النقدية تتغير معها بقيمة m مرة.

ثالثاً: سيولة الاقتصاد

إن نمو الكتلة النقدية مرتبط بمستوى النمو الاقتصادي الذي يعكس مدى تطور الناتج الداخلي الخام كون أن الفائدة الاقتصادية من دراسة الكتلة النقدية إنما تكمن بقياسها بكمية الناتج الداخلي الخام، حيث أن سيولة الاقتصاد تساوي الكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام.¹

ونكتب : سيولة الاقتصاد = الكتلة النقدية M2 / الناتج الداخلي الخام PIB

الجدول (2-7): يمثل تطور سيولة الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

الوحدة: PIB: مليار دج

السنوات	PIB	سيولة الاقتصاد M2 / PIB	السنوات	PIB	سيولة الاقتصاد M2 / PIB
1980	162.5	0.58	1999	3238.2	0.55
1981	191.4	0.57	2000	4123.5	0.49
1982	207.5	0.66	2001	4227.1	0.59
1983	233.7	0.71	2002	4522.8	0.64
1984	263.8	0.71	2003	5247.5	0.64
1985	291.5	0.77	2004	6150.4	0.59
1986	296.5	0.77	2005	7563.6	0.54
1987	312.7	0.77	2006	8520.6	0.57

¹ فتيحة مزراشي، مرجع سبق ذكره، ص 181.

0.64	9306.2	2007	0.82	347.7	1988
0.63	10993.8	2008	0.73	422.0	1989
0.72	9968.0	2009	0.62	554.3	1990
0.69	11991.6	2010	0.49	844.4	1991
0.68	14519.8	2011	0.49	1048.2	1992
0.70	15843.0	2012	0.54	1156.9	1993
0.72	16647.9	2013	0.49	1491.5	1994
0.79	17228.6	2014	0.40	1990.6	1995
0.82	16702.1	2015	0.36	2570	1996
0.79	17406.8	2016	0.39	2780.2	1997
0.79	18906.6	2017	0.51	2830.5	1998

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشرة احصائية لبنك الجزائر 1965-2005

تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية و النقدية، لسنة 2008، 2012، 2015، 2016، 2017

على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

ديوان الوطني للإحصاء والتقدير ONS على الموقع: <http://www.ons.dz>

شهدت سيولة الاقتصاد تطورات مختلفة من فترة إلى أخرى كمايلي:

الفترة الأولى (1980-1989): من خلال الجدول نلاحظ أن سيولة الاقتصاد في ارتفاع حيث حقق %58 في سنة 1980 ليشهد أعلى قيمة له في هذه الفترة بنسبة %77 وذلك سنة 1985 وتعتبر هه القيمة مرتفعة نسبيا واستمر في الارتفاع خلال لفترة ما بين 1986 إلى 1989 حيث حقق نسبة %77 سنة 1986 ثم ارتفع سنة 1987 وسنة 1988 بنسبة %88 و%84 على التوالي ويرجع سبب ارتفاع سيولة الاقتصاد في هذه الفترة إلى سياسة التوسع النقدي التي قامت بها الجزائر .

الفترة الثانية (1990-2000): نلاحظ من خلال الجدول أن سيولة الاقتصاد خلال الفترة ما بين 1990 إلى 2000 بدأت في الانخفاض حيث حققت ارتفاع سنة 1990 بنسبة %62 لتشهد انخفاض خلال السنوات 1995 بنسبة %49 لتستمر في الانخفاض 1996 بنسبة %36 و سنة 1997 بنسبة %39

الفترة الثالثة (2001-2017): خلال هذه الفترة شهدت سيولة الاقتصاد ارتفاع حيث حققت نسبة %59 سنة 2001 ثم ارتفعت سنة 2002 و2003 بنسبة %64 وسبب هذا الارتفاع في سيولة الاقتصاد هو عن ارتفاع أسعار البترول ، حيث لم تتخفص سيولة الاقتصاد سنة 2005 ، وهذا الارتفاع في معدل السيولة يدل على الاستعمال

المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وهو ما يظهر في السنوات الأخيرة أين بلغت سيولة الاقتصاد نسبة 82% سنة 2015 واستمر ضخ السيولة لسنتي 2016 و 2017 بنسبة 79%.

رابعاً: سرعة دوران النقود

لإيجاد سرعة دوران النقود نقوم بحساب النسبة بين الناتج المحلي الخام PIB والكتلة النقدية M2

أي: سرعة دوران النقود = الناتج المحلي الخام / الكتلة النقدية M2

الجدول رقم (2-8): يمثل تطور سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

الوحدة: PIB مليار دج

السنوات	سرعة دوران النقود PIB/M2	السنوات	سرعة دوران النقود PIB/M2
1980	1.74	1999	1.81
1981	1.75	2000	2.04
1982	1050	2001	1.71
1983	1041	2002	1.56
1984	1.35	2003	1.56
1985	1.30	2004	1.69
1986	1.31	2005	1.86
1987	1.21	2006	1.76
1988	1.19	2007	1.55
1989	1.37	2008	1.58
1990	1.62	2009	1.39
1991	2.04	2010	1.45
1992	2.03	2011	1.46
1993	1.84	2012	1.44
1994	2.06	2013	1.39
1995	2.49	2014	1.26
1996	2.81	2015	1.22
1997	2.57	2016	1.26

1.26	2017	1.78	1998
------	------	------	------

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشرة احصائية لبنك الجزائر 1965-2005

تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية و النقدية، لسنة 2008، 2012، 2015، 2016، 2017

على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

ديوان الوطني للإحصاء والتقدير ONS على الموقع: <http://www.ons.dz>

شهدت سرعة تداول النقود في الجزائر تطورات مختلفة من فترة إلى أخرى كمايلي:

الفترة الأولى (1980-1989): من خلال الجدول نلاحظ أن سرعة دوران النقود عرفت تذبذب كبير بين الارتفاع والانخفاض حيث ارتفعت سرعتها في بعض سنوات مثلا سنة 1981 قدرت 1.75 ثم لاحظنا انخفاضها تدريجيا خلال سنتي 1982 و 1985 حيث وصلت إلى 1.35 استمر هذا الانخفاض خلال الفترة 1986 إلى 1988 حيث عرفت سرعة تداول النقود انخفاضا تدريجيا ويفسر ذلك لسلوك الجمهور الذي كان يميل للاحتفاظ بنقوده.

الفترة الثانية (1990-2000): نلاحظ في هذه الفترة أن سرعة دوران النقود أخذت منحرجا كبيرا نحو الارتفاع حيث ارتفعت سنة 1991 إلى 2.04 وواصلت ارتفاعها خلال سنوات 1994 و 1995 إلى أن شهدت أعلى ارتفاع لها سنة 1996 بحدود 2.8 لتشهد تراجع من جديد خلال سنة 1998 بمقدار 1.81 لترتفع سنة 2000 بمقدار 2.04 .

الفترة الثالثة (2001-2017): نلاحظ في هذه الفترة أن سرعة دوران النقود شهدت استقرار حيث بلغت 1.71 سنة 2001 و 1.56 سنتي 2002 و 2003 بقيت على هذه الحالة إلى غاية سنة 2008 حيث لم تنخفض عن 1.55 في هذه الفترة، وهي سرعة منخفضة نسبيا عن تلك المسجلة في المرحلة السابقة (1990-2000)، وهو مايدل على أن مستوى الإنفاق الدخل في هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة السابقة. لتشهد سرعة دوران النقود انخفاض أكبر من سنة 2009 بقدر 1.39 ثم شهدت ارتفاع طفيف سنتي 2010 و 2011 بمقدار 1.45 و 1.46 لترجع وتنخفض في السنوات الست الأخيرة لتصل سنة 2017 إلى 1.26¹.

¹ بودرع لظفي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية، وتتمثل هذه المقابلات في صافي الأصول الخارجية القروض المقدمة للاقتصاد والقروض المقدمة للدولة.

جدول رقم (2-9) : يمثل تطور مقابلات الكتلة النقدية من 1980 إلى 2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للاقتصاد	قروض للحكومة	صافي الأصول الخارجية
1980	68.530	33.009	16.5
1981	88.539	25.686	18.818
1982	112.817	36.153	13.959
1983	132.938	52.691	11.344
1984	156.031	67.741	9.316
1985	174.614	76.633	14.884
1986	176.922	101.087	9.317
1987	180.608	123.188	9.140
1988	191.993	147.246	9.272
1989	209.387	157.205	6.513
1990	246.979	167.043	6.535
1991	325.848	158.970	24.286
1992	412.310	226.933	22.641
1993	220.249	527.835	19.618
1994	305.843	468.537	60.399
1995	565.644	401.587	26.298
1996	776.843	280.548	133.949
1997	741.281	423.650	350.309
1998	906.181	723.181	280.710

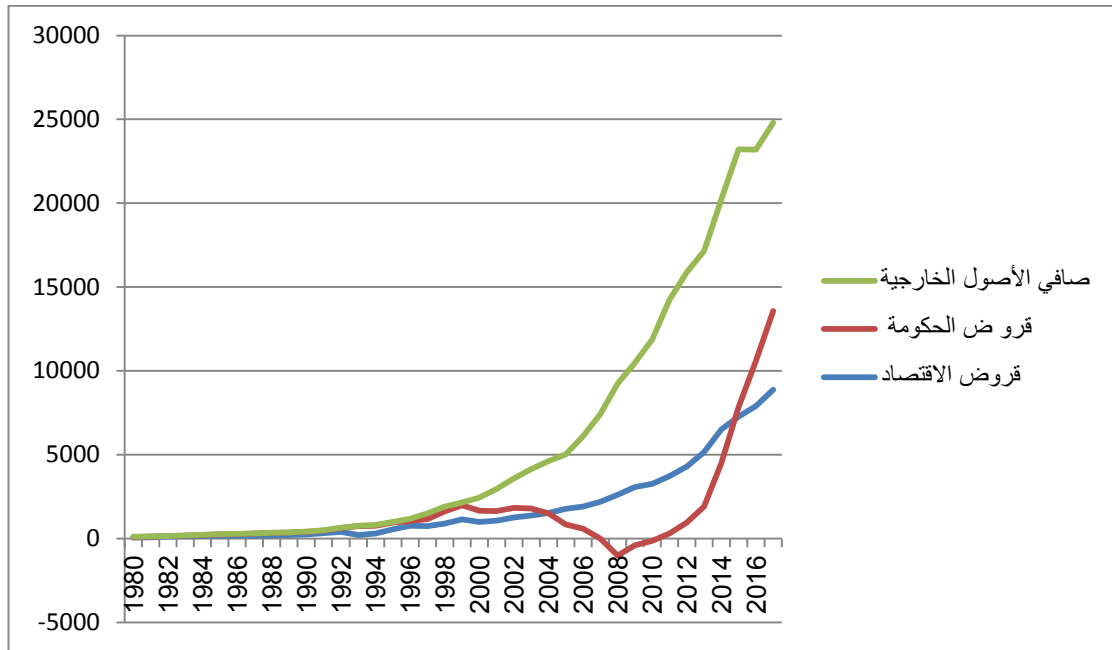
169.618	847.899	1150.733	1999
775.948	677.477	993.737	2000
1310.746	569.723	1078.448	2001
1755.696	578.690	1266.799	2002
2342.663	423.406	1380.166	2003
3119.174	-20.596	1535.029	2004
4179.390	-939.242	1778.284	2005
5515.0	-1304.1	1905.4	2006
7415.5	-2193.1	2205.2	2007
10246.9	-3627.3	2615.5	2008
10885.7	-3488.9	3086.5	2009
11996.5	-3392.9	3268.1	2010
13922.4	-3406.6	3726.5	2011
14939.9	-3343.4	4298.4	2012
15225.2	-3235.4	5156.3	2013
15734.5	-1992.3	6504.6	2014
15375.4	567.5	7277.2	2015
12596.1	2682.2	7909.9	2016
11227.4	4691.9	8880.0	2017

المصدر: نشرة إحصائية لبنك الجزائر 1965-2005

تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية و النقدية، لسنة 2008، 2012، 2015، 2016، 2017

على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

الشكل رقم (2-5): يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-9)

1- صافي الأصول الخارجية: تشمل الأصول الخارجية مجموعة وسائل الدفع الموجودة لدى الجهاز المصرفي من ذهب و عملات أجنبية، أما تطورها فقد كان مربوطا بصادرات البترول حيث كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت معه الأصول الخارجية والعكس صحيح.

الفترة الأولى (1980-2000): شهدت هذه الفترة انخفاضا في سنة 1980 حيث لم تتجاوز 16.500 مليار دج واستمر هذا الانخفاض خلال سنوات 1982 و 1983 وكذلك سنة 1984 ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تأثرها بسعر النفط ، و زاد هذا الانخفاض بحلول سنة 1986 وهي سنة حدوث الأزمة البترولية حيث انتقلت من 14.884 مليار دج سنة 1985 إلى 6.535 مليار دج سنة 1990 لتشهد ارتفاع سنة 1991 قدره 24.286 مليار دج، ثم انخفضت سنتي 1992 و 1993 لتعاود الارتفاع خلال 1996 و 1997، ثم عاودت الانخفاض من جديد 1998 و 1999 قدره 280.710 مليار دج و 169.618 مليار دج على التوالي وكان ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا بل عاود الارتفاع سنة 2000 قدره 775.948 مليار دج.

الفترة الثانية (2001-2017): نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط شهدت الأصول الخارجية في هذه الفترة ارتفاعا في معدلات النمو حيث بلغت 2342.663 مليار دج و 3119.174 مليار دج خلال سنتي 2003 و 2004 على التوالي، واستمر هذا النمو خلال السنوات التالية بمعدلات تقريبا ثابتة حيث بلغ 5515.0 مليار دج و 7415.5 مليار دج خلال سنتي 2006 و 2007 على التوالي، وواصلت ارتفاعها سنة 2009 لكن بنسب نمو منخفضة .

وبعد أزمة 2009، حقق الاقتصاد الوطني أداء مالي معتبر خلال سنة 2010 مما أدى إلى ارتفاع الأصول الخارجية¹ واستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2014 سنة، إلا أنه انخفض السنوات 2015 و 2016 وذلك جراء انخفاض أسعار البترول سنة التي شهدتها سنة 2014، حيث قدر بمبلغ 11227.4 مليار دج سنة 2017.

2- القروض المقدمة للاقتصاد: هي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم.

الفترة الأولى (1980-2000): نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن قروض الاقتصاديين شهدت ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 1980 إلى 1985 حيث انتقلت من 68.530 مليار دج إلى 174.614 مليار دج لتستمر في الارتفاع سنة 1987 بمبلغ 180.608 مليار دج، واستمرت أيضا في الارتفاع حتى خلال سنوات 1988 و 1989 بمبلغ 192.993 مليار دج و 209.387 مليار دج على التوالي ولكن بنسب نمو منخفضة مقارنة بالفترة السابقة

لتشهد القروض المقدمة للاقتصاد ارتفاعا خلال الفترة ما بين 1990 إلى 1995 حيث انتقلت من 246.979 مليار دج إلى 565.644 مليار دج وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول، واستمرت في الارتفاع خلال سنة 1996 إلى سنة 1999 ، لتتخفف من جديد سنة 2000 حيث وصلت إلى 993.737 مليار دج.

الفترة الثانية (2001-2017): شهدت قروض المقدمة لدولة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث ارتفعت سنة 2001 إلى غاية سنة 2008 حيث انتقلت من 1078.448 مليار دج إلى 2615.5 مليار دج لتتخفف في معدلات نموها إلى % 15 وذلك ما بين 2011 إلى 2014 لترتفع نهاية سنة 2014 بمبلغ 6504.6 مليار دج لترتفع خلال السنوات الأخيرة حتى بلغت سنة 2017 مبلغ قدرة 8880.0 مليار دج وهو أعلى قيمة وصلت لها القروض المقدمة للاقتصاد.

3- قروض مقدمة لدولة: تتمثل القروض المقدمة للاقتصاد في التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخرينة العامة.

ومن خلال الشكل أعلاه يمكن أن نلاحظ أن تطور قروض المقدمة للدولة في الجزائر يختلف من فترة إلى أخرى:

الفترة الأولى (1980 - 2000): نلاحظ من خلال الشكل البياني أن قروض المقدمة لدولة شهدت انخفاضا حيث انتقلت من 33.009 مليار دج سنة 1980 إلى 25.686 مليار دج سنة 1981 وذلك نتيجة زيادة فائض الميزانية، و شهدت ارتفاعا كبيرا لسنوات الثمانينات إلى سنة 1990 ، لتتخفف سنة 1992 لترتفع من جديد سنة 1993 حيث بلغت 527.835 مليار دج، ثم تلى ذلك انخفاض خلال الفترة من 1994 إلى 1996 حيث

¹ تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية، 2013، ص 56.

انخفضت إلى مبلغ 280.548 مليار دج سنة 1996 ، أما عن فترة 1997 إلى 1999 ارتفعت من جديد وذلك لتتخفض من جديد سنة 2000 إلى 677.477 مليار دج.

الفترة الثانية(2001-2017): ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية من سنة 2001 إلى 2014 عرفت قروض مقدمة للحكومة معدلات نمو سالبة بالاستثناء سنة 2002 أين كانت نسبة نمو موجبة%1.67، ويرجع سبب ظهورها بقيم سالبة إلى الوضعية النقدية التي حققت فوائض معتبرة أدت إلى التخلي عن الاقتراض، لتشهد ارتفاعا سنة 2015 و2016 لترتفع بقوة منتقلة من 2682.2 مليار دج نهاية 2016 إلى 4691.9 مليار دج سنة 2017.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

يلعب الاقتصاد دورا مهما في تحليل الظواهر الاقتصادية المختلفة و نمذجتها، ومن خلال هذا الفصل سيتم الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1890-2017 لدراسة أهم المتغيرات المحددة لعرض النقد في الجزائر، وهذا لتقدير النموذج وتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها على ضوء واقع الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

تعتبر السلاسل الزمنية الإطار العام لبناء مختلف النماذج القياسية لقياس تطور الظواهر الاقتصادية المختلفة.

الفرع الأول: اختبارات الاستقرار

أولاً: مفهوم السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية هي عكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن. كل قيمة من حدود السلسلة يتشكل نتيجة لتفاعل عدد كبير من العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والتي يمكن اصطلاحاً تقسيمها إلى أربع مجموعات وهي:¹

- العوامل التي تؤدي تفاعلها إلى تكوين اتجاه عام لمسار تطور السلسلة؛
- العوامل التي تنشأ عنها التقلبات الموسمية في السلسلة؛
- العوامل التي تؤدي إلى تكوين التقلبات الدورية؛
- العوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة؛

ثانياً: الخصائص السلسلة الزمنية

تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا توفرت على الخصائص التالية:²

$$E(Y_t) = u \quad \text{ثبات قيم المتوسط عبر الزمن}$$

$$\text{var}(Y_t) = E(Y_t - u)^2 = \sigma^2 \quad \text{ثبات التباين عبر الزمن}$$

¹ مكيد على، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 279.

² عبد القادر عبد الله عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، ادار الجامعية، مصر،

أن يكون التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية لزمناً الذي يتم عنده حساب التكامل المشترك

ثالثاً: اختبار ديكي فولر الموسع

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي فولر البسيط، U_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضاً و بذلك أهملنا احتمال ارتباط الأخطاء، لذلك إن اختبار ديكي فولر المطور أو الموسع عمل على إدراج هذه الفرضية حيث أن اختبارات ADF تقوم على مبدأ توسيع المعاملات وذلك بإضافة عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية λ للمتغير التابع Y_t .

وتركز هذه على الفرضية ($H_1: |0| < 1$)، وعلى تقدير بواسطة الربعات الصغرى للنماذج التالية:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^p \Delta Y_{t-j+1} + U_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^p \Delta Y_{t-j+1} + \beta_0 + U_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^p \Delta Y_{t-j+1} + \beta_0 + \beta_t + U_t$$

نستطيع ان نحدد القيمة λ حسب معيار Schwarz أو معيار Akaike .

- أن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار ADF بحيث يتم استخدام الفروق الأولى ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي¹.

الفرع الثاني: نموذج الدراسة

أولاً: التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي تقلبات في إحدهما لإلغاء تقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، و لعل هذا يعني أن السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدى و لكنها تكون مستقرة كمجموعة².

كما يشير مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين أو أكثر من الناحية الإحصائية في وجود توازن طويل

المدى بين هذين المتغيرين، وأصبح يستعمل بشكل خاص في المجالات التي تؤثر فيها علاقات المدى الطويل في القيمة الحالية للمتغير الذي يتم دراسته، وكان يستخدم في دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية.

¹ عبد القادر عبد الله عطية، مرجع سبق ذكره، ص 658.

² - المرجع نفسه، ص ص 270-271.

و قد عرف كل من أنجل و جرانجر التكامل المشترك بأنه يدرس استقرار العلاقات الطويلة الأجل بين المتغيرات الساكنة لنموذج معين.¹

ثانياً: شروط التكامل المشترك

من أجل القيام باختبار التكامل المشترك لابد من توفر مجموعة من الشروط لكي تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة:²

- استخدام الأساليب الإحصائية العادية للحصول على الاستدلالات المطلوبة.
- إذا تم تقدير انحدار التكامل المشترك بين متغيرين أو أكثر باستخدام المربعات الصغرى OLS .
- القيام باختبار جذر الوحدة من أجل التحقق من درجة التكامل.
- اختباراً استقرارية البواقي فإذا تم قبول فرضية العدم فإن سلسلة البواقي المقدره تحتوي على جذر الوحدة و بالتالي عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

ثالثاً: نموذج تصحيح الخطأ ECM

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن نموذج تصحيح الخطأ (ECM) و تأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ و التي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار للمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات و هو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير .

(1)-تعريف نموذج تصحيح الخطأ

يعرف نموذج تصحيح الخطأ بأنه عبارة عن مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل. و يشير حد تصحيح الخطأ (ECM) إلى سرعة تعديل أي حالة عدم التوازن نحو التوازن طويل المدى، و يأخذ حد تصحيح الخطأ (ECM) فترة إبطاء.¹

¹ بولكور نور الدين وصوفان العيد، أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي (1980-2017)، مجلة إنماء للاقتصاد والتجارة، العدد2، ديسمبر 2017، ص 197.

² عبد القادر عبد الله عطية، مرجع سبق ذكره، ص 224.

¹ دليلة الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية 1980-2013، أطروحة دكتورا في علوم الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2015، ص 272.

(2) - صيغة نموذج تصحيح الخطأ

نأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ في الاعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل و العلاقة قصيرة الأجل، العلاقة طويلة الأجل لاحتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية و فيما يتعلق باشمالها على العلاقة قصيرة الأجل فهذا يتم بإدراج فروق السلاسل الزمنية و التي تعبر عن التغير بين القيم من سنة إلى أخرى و بافتراض وجود متغيرين فقط تقدر العلاقة باستخدام الصيغة البسيطة التالية:¹

$$Y_1 = \alpha_0 + \alpha_1 X_1 + \mu_1$$

حيث:

Y_1 : قيمة المتغير التابع؛

X_1 : قيمة المتغير المستقل؛

عندئذ يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ، و يتمثل في البواقي μ_1

$$\mu_1 = Y_1 - \alpha_0 + \alpha_1 X_1$$

يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^K \beta_i \Delta X_{i-1} + \theta (y_t - \alpha_0 - \alpha_1 x_t) - j + U_i$$

حيث:

ΔY_t : الفرق الأول للمتغير التابع؛

K : قيمة المتغير المستقل؛

ΔX_{i-1} : الفرق الأول للمتغير التفسيري.

فإذا كانت $(j)=3$ توجد ثلاث فروق على النحو التالي:

$\Delta X_{i-1} =$ الفرق الأول للمتغير التفسيري.

فإذا كانت $(j)=3$ توجد ثلاث فروق على النحو التالي:

$$\Delta y_{i-1} = X_{i-1} - X_{i-2}$$

¹ عبد القادر عبد الله عطية، مرجع سبق ذكره، ص 273.

$$\Delta y_{i-1} = X_{i-1} - X_{i-2}$$

$$\Delta y_{i-1} = X_{i-1} - X_{i-2}$$

و يتعين إدراج الفروق التي لها تأثير معنوي فقط في الصيغة المقدره لقياس العلاقة قصيرة الأجل أما الفروق التي لها تأثير غير معنوي فيتم استبعادها.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة

نقوم باختبار استقرارية المتغيرات المتمثلة في عرض النقد و ذلك بإدخال اللوغاريتم LOG M2 و صافي الأصول الخارجية LOG NFA و قروض الاقتصاد LOG NDCG و قروض الدولة LOG CCB، كل متغير على حدى و لأجل ذلك نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع.

و من أجل تقدير النموذج نستخدم سلسلة زمنية سنوية للمتغيرات المدرجة، و التي تخص الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2017، وذلك بالاستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM

ويمكن توصيف النموذج على النحو التالي:

$$\Delta \text{Log M2} = \beta_1 \Delta \text{logccB} + \beta_2 \Delta \text{Lg NDCG} + \beta_3 \Delta \text{logNFA} + \beta_4 Z = \varepsilon_t$$

أولاً: اختبار ديكي فولر الموسع ADF

الجدول رقم (2-10): يمثل اختبار ديكي فولر لمتغيرات الدراسة

عند المستوى			عند الفرق الأول			
قاطع	قاطع و بدون قاطع و متجه	قاطع و بدون قاطع و متجه	قاطع	قاطع و بدون قاطع و متجه	قاطع و بدون قاطع و متجه	
LOG M2	-1.77	-0.23	2.84	-4.47	-4.72	-1.83
				***	***	*
LOG NFA	-0.37	-2.6	1.56	-6.86	-0.57	-6.19
				***		***
LOG NDCG	0.05	-4.33	4.57	-6.85	-6.76	-4.37
		***		***	***	***
LOG CCB	-3.02	-3.15	-0.47	-8.27	-8.20	-8.39
	**			***	***	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على EViews 9

*** عند مستوى 1%

** عند مستوى 5%

* عند مستوى 10%

نلاحظ من خلال اختبار ديكي فولر أن المتغير LOGM2 غير مستقر عند المستوى ومستقر عند الفرق الأول، بينما المتغير LOG NFA غير مستقر في المستوى لكنه مستقر في نموذجين (قاطع وبدون قاطع ومتجه) ويمكن الحكم على المتغير أنه مستقر في الفرق الأول وهذه النتيجة يدعمها اختبار صورة دالة الارتباط الذاتي. لكل متغير عند الفرق الأول وعند المستوى.

أما المتغير LOG NDCG يستقر عند القاطع ومتجه في المستوى ومستقر في الفرق الأول عند النماذج الثلاثة.، والمتغير LOG CCB فهو مستقر عند المستوى في القاطع وغير مستقر النموذجين الآخرين قاطع ومتجه وبدون قاطع ومتجه.

مادام كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول (1) أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى وهو ما يشير إلى علاقة توازنه على المدى الطويل. وهذا ما تشير إليه دالة الارتباط الذاتي الموجودة في الملاحق.

ثانيا: نموذج الانحدار باستخدام المربعات الصغرى

الشكل رقم (2-6): يمثل نموذج الانحدار باستخدام المربعات الصغرى

Dependent Variable: M2				
Method: Least Squares				
Date: 06/12/19 Time: 11:56				
Sample: 1980 2017				
Included observations: 38				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCB	-0.020101	0.022457	-0.895066	0.3770
NDCG	0.869415	0.073018	11.90681	0.0000
NFA	0.128238	0.035864	3.575649	0.0011
C	0.377338	0.141227	2.671863	0.0115
R-squared	0.987383	Mean dependent var		3.165526
Adjusted R-squared	0.986270	S.D. dependent var		0.706742
S.E. of regression	0.082812	Akaike info criterion		-2.045187
Sum squared resid	0.233166	Schwarz criterion		-1.872810
Log likelihood	42.85856	Hannan-Quinn criter.		-1.983857
F-statistic	886.9564	Durbin-Watson stat		0.959967
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 EViews

- معلمات التقدير على المدى الطويل:

$$\text{LOG M2} = 0.37 - 0.02 \text{loG ccb} + 0.86 \text{ LOG NDCG} + 0.12 \text{ LOG NFA}$$

نتائج المعلمات أعلاه تفسر على أنها مرونة المدى الطويل كل من صافي الأصول الخارجية nfa وقروض الاقتصاد ndcg لها أثر موجب على عرض النقد في المدى الطويل بينما لم يكن هناك أثر ل قروض الدولة

ccb ، حيث أن كل من صافي الأصول الخارجية **nfa** وقروض الاقتصاد **ndcg** معنويان أقل من 5% بينما قروض الدولة **ccb** غير معنوية أكبر من 5%

ثالثا:دالة صورة الارتباط لتأكد من استقرار البواقي

الشكل رقم(2-7): يمثل دالة صورة الارتباط

Date: 06/12/19 Time: 14:51
Sample: 1980 2017
Included observations: 38

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.491	0.491	9.8946	0.002		
2	-0.019	-0.342	9.9094	0.007		
3	-0.143	0.055	10.801	0.013		
4	0.017	0.120	10.814	0.029		
5	0.132	0.021	11.620	0.040		
6	0.004	-0.137	11.621	0.071		
7	-0.099	0.029	12.101	0.097		
8	-0.129	-0.091	12.946	0.114		
9	-0.099	-0.055	13.455	0.143		
10	-0.066	-0.033	13.690	0.188		
11	-0.070	-0.040	13.965	0.235		
12	-0.109	-0.096	14.661	0.260		
13	-0.080	0.033	15.054	0.304		
14	0.020	0.048	15.079	0.373		
15	-0.015	-0.144	15.093	0.445		
16	0.045	0.191	15.234	0.508		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج **EViews 9**

حسب الشكل أعلاه نلاحظ استقرار البواقي عند المستوى وهو ما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، وبما ن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى واستقرار البواقي حسب إنجل و جرنجر فإنه يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل.

رابعا: نموذج تصحيح الخطأ

الشكل رقم(2-8): يمثل نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: M2
Method: Least Squares
Date: 06/12/19 Time: 14:49
Sample (adjusted): 1981 2016
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCB	0.003253	0.020521	0.158508	0.8751
NDCG	1.016140	0.046124	22.03082	0.0000
NFA	0.077787	0.028510	2.728456	0.0102
Z(-1)	0.509391	0.175170	2.907989	0.0066

R-squared	0.987325	Mean dependent var	3.170556
Adjusted R-squared	0.986136	S.D. dependent var	0.676579
S.E. of regression	0.079663	Akaike info criterion	-2.117580
Sum squared resid	0.203079	Schwarz criterion	-1.941634
Log likelihood	42.11645	Hannan-Quinn criter.	-2.056170
Durbin-Watson stat	1.602321		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج **EViews 9**

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه سلامة النموذج إحصائياً حيث أن R تفسر % 98 من التقلبات التي تحدث في عرض النقود، بالإضافة إلى معنوية دارين واتسن عند % 5، كما كانت قيمة AIC و SC صغيرة بشكل مناسب وعلى ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ نلاحظ معنوية حد الخطأ أقل من % 5 وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية في النموذج وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ إلى أن عرض النقد يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة اختلال التوازن المتبقي في الفترة $t+1$.

حيث أن نسبة حد الخطأ تعادل % 50 ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح تعبر عن مدى سرعة التعديل نحو التوازن بمعنى أن عرض النقد يستغرق سنتين باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر إي صدمة في النظام نتيجة لتغير في المتغيرات المستقلة.

الخلاصة:

يتضمن هذا الفصل التحليل القياسي للعوامل المؤثرة على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2017، ومن خلال هذا الفصل تطرقنا إلى مبحثين حيث تناول المبحث الأول تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر من 1980 إلى 2017، أما المبحث الثاني فقد تناول الدراسة القياسية وذلك بالاستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM وبهذا تعرفنا على أهم العوامل المؤثرة في عرض النقود في الجزائر، ومن خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى :

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لصافي الأصول الخارجية على عرض النقد في الجزائر.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقروض الاقتصاد على عرض النقود في الجزائر.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقروض الاقتصاد على عرض النقود في الجزائر.

الخطمة

الخاتمة:

تمثل موضوع الدراسة في البحث عن محددات عرض النقود في الجزائر، وبهدف الإحاطة بموضوع الدراسة تمت دراسة تطور عرض النقود والتوقف عند أسبابها انطلاقاً من أهم الآراء والتحليلات لأهم المدارس الاقتصادية، وبناءً على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، ومن جهة أخرى مواكبة التطور الذي عرفته الأدوات الإحصائية من أجل محاولة إعطاء أحسن نمذجة قياسية لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة 1980 إلى 2017، وعليه فإن عرض النقود في الجزائر يتحكم فيه البنك المركزي.

وتوصلت الدراسة إلى لنتائج التالية:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة لصادفي الأصول الخارجية على عرض النقود في الجزائر وهذا ما يتوافق مع دراسة على صاري و Christian Nyalihama وهو ما يثبت صحة الفرضية التي تنص على وجود أثر لصادفي الأصول الخارجية على عرض النقود في الجزائر حيث أن الكتلة النقدية في الجزائر تتأثر أساساً بالأصول الخارجية، وبعبارة أخرى فإنه يوجد علاقة بين نمو الكتلة النقدية وتطور الأصول الخارجية، فكلما ارتفعت أسعار المحروقات زادت المداخل الجزائر بالعملة الصعبة وهذا ما يؤدي إلى زيادة الأصول الخارجية، وبالتالي زيادة الكتلة النقدية لأن الأصول الخارجية هي جزء من مقابلات الكتلة النقدية.

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة لقروض الاقتصاد على عرض النقود وهذا ما يتوافق مع الدراسات السابقة وهو ما يثبت صحة الفرضية المذكورة سابقاً.

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية سالبة لقروض الدولة على عرض النقود في الجزائر وهو لا يتوافق مع الدراسات السابقة كدراسة على صاري و Christian Nyaliham وينفي صحة الفرضية التي تنص على وجود أثر لقروض الدولة على عرض النقود في الجزائر.

وما يمكن استنتاجه هو أن مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر تغيرت مدى أهميتها بالنسبة لعرض النقود فخلال المرحلة الممتدة 1980 إلى 1999 كانت قروض الاقتصاد وقروض الدولة تمثل المصدر الوحيد لعرض النقود في الجزائر، أما خلال المرحلة ممتدة من 2000 إلى 2017 أصبحت صافي الأصول الخارجية هي المصدر شبه الوحيد لإصدار النقود في الجزائر.

التوصيات:

- ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني، لأن الاعتماد على قطاع المحروقات فقط يعرض الاقتصاد إلى صدمات حتمية ناتجة عن تدهور أسعار البترول.
- يجب أن لا يكون الاعتماد في تمويل عجز الميزانية العامة على الإصدار النقدي لأن هذا له آثار تضخمية، لذا يجب الاعتماد على وسائل التمويل الحقيقية الادخارية وخاصة الأفراد والمؤسسات المالية الغير مصرفية.
- ضرورة خلق أدوات جديدة لتدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل وضع لفائض السيولة البنكية.
- إجبار البنوك التجارية على تسهيل منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل، والتي تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.
- فتح المجال لإنشاء البنوك الخاصة، من أجل خلق جو تنافسي بين البنوك، وهو ما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.
- ضرورة الفصل بين السلطات العمومية والسلطات النقدية، وهذا من شأنه أن يدعم استقلال البنك المركزي وضمن سير أحسن للسياسة النقدية.

فائمة المصادر والمراجع

أولاً- الكتب:

- 1- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2009.
- 2- الطاهر لطرش، تقنيات بنكية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 3- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي و البنكي، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 3- أكرم حداد و مشهور هذلول، النقود و المصارف، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- 4- إيمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 5- إسماعيل محمد هاشم، النقود و البنوك، بدون طبعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008.
- 6- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 7- جمال خريس و آخرون، النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر و التوزيع، بيروت، بدون سنة.
- 8- حازم محمود عيسى الوادي، النظام النقدي في الإسلام (دراسة مقارنة)، عام الكتب الحديثة، الأردن، 2014.
- 9- خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- 10- زياد رمضان و محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- 11- سعيد سامي الحلاق و محمد محمود العجلوني، النقود و البنوك و المصارف، دار اليازوري، الأردن، 2010.
- 12- سكيينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، بدون طبعة، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة.
- 13- سمير بوختالة، محاضرات في الاقتصاد النقدي و المالي المعقد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- 14- سنوسي علي، محاضرات في النقود و البنوك و السياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2005.
- 15- صالح مفتاح، النقود و البنوك و السياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2005.

- 16- ضياء مجيد، **الاقتصادية النظرية الكلية**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007.
- 17- ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود و البنوك**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010.
- 18- عبد المنعم عبد السيد علي و نزار سعد الدين، **النقود و المصارف و الأسواق المالية**، الطبعة الأولى، الحامد للنشر، 2004.
- 19- عبد القادر عبد الله عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 20- فليح حسن خلف، **النقود و البنوك**، الطبعة الأولى، علم الكتب الحديث، الأردن، 2007.
- 21- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003.
- 22- محمد بوقوم، **محاضرات في الاقتصاد النقدي و سوق رأس المال**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، الجزائر، 2004.
- 23- محمد بوخاري، **الاقتصاد الكلي المعمق**، بدون طبعة، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2014.
- 24- محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود و البنوك**، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.
- 25- مكيد على، **الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- ثانيا- الأطروحات و المذكرات:
- أ- الأطروحات:
- 1- بلعاش ميادة، **أثر صيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر-فرنسا**، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك وأسواق مالية، جامعة ر، بسكرة، 2014 محمد خيضر، الجزائر، 2015.
- 2- دليلة طالب، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1980-2013**، أطروحة دكتورا في علوم الاقتصاد جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2015.
- ب- المذكرات:
- 1- إكن لونيس، **السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر**، مذكرة ماجيستر في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011.

2- بودرع لطفي، تحليل عرض النقود في الجزائر من 1990-2008، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير علوم الاقتصاد، 2010.

3- علي عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم الاقتصاد، جامعة الوادي، 2011.

4- فتيحة مزارشي، تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة فرحات عباس، 2011.

- ثالثا: المجلات:

1- بولكور نور الدين وصوفان العيد، أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي (1980-2017)، مجلة إنماء للاقتصاد والتجارة، العدد2، ديسمبر 2017،

2- علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر 2000-2013، مجلة رؤى الاقتصاد، جامعة سوق أهراس، العدد السابع، ديسمبر 2014.

3- علي صاري و البحري عبد الله، محددات الاستعمال المتزايد للسيولة النقدية في الاقتصاد الوطني للفترة 2000-2014، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، مركز جامعي لتمنراست، العدد 11، جانفي 2017.

4- محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد، العدد2، جامعة تمنراست، جوان 2012.

5- وفاء حمدوش، فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على المعروض النقدي، مجلة التواصل في الاقتصاد، العدد 2، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2015.

رابعاً- تقارير:

1- النشرة إحصائية لبنك الجزائر 1965-2005.

2- تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2008.

3- تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012.

4- تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية، 2013،

5- تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2015.

6- تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2016.

7- تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2017.

خامسا: المواقع الإلكترونية

- موقع بنك الجزائر على الرابط : <https://www.bank-of-algeria.dz>

- موقع الديوان الوطني للإحصاء والتقدير ONS على الرابط: <http://www.ons.dz>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1-2): يمثل تطور كل من عرض النقود M2 و صافي الأصول الخارجية NFA و قروض الاقتصاد NDCG وقروض الدولة CCB خلال الفترة 1980 إلى 2017

السنوات	M2	NFA	ndcg	ccB
1980	93.538	16.5	68.53	33.009
1981	109.154	18.818	88.539	25.686
1982	137.889	13.959	112.817	36.153
1983	165.926	11.344	132.938	52.691
1984	194.718	9.316	156.031	67.741
1985	223.86	14.884	174.614	76.633
1986	227.017	9.317	176.922	101.087
1987	257.896	9.14	180.608	123.188
1988	292.963	9.272	191.993	147.246
1989	308.146	6.513	209.387	157.205
1990	343.005	6.535	246.979	167.043
1991	415.27	24.286	325.848	158.97
1992	515.902	22.641	412.31	226.933
1993	627.427	19.618	220.249	527.835
1994	723.514	60.399	305.843	468.537
1995	799.562	26.298	565.644	401.587
1996	915.058	133.949	776.843	280.548
1997	1081.518	350.309	741.281	423.65
1998	1592.461	280.71	906.181	723.181
1999	1789.35	169.618	1150.733	847.899
2000	2022.534	775.948	993.737	677.477
2001	2473.516	1310.746	1078.448	569.723
2002	2901.532	1755.696	1266.799	578.69
2003	3354.422	2342.663	1380.166	423.406
2004	3738.037	3119.174	1535.029	-20.596
2005	4146.906	4179.93	1778.284	-939.242

2006	4827.6	5515	1905.4	-1304.1
2007	5994.6	7415.5	2205.2	-2193.1
2008	6955.9	10246.9	2615.5	-3627.3
2009	7173.1	10885.7	3086.5	-3488.9
2010	8280.7	11996.5	3268.1	-3392.9
2011	9929.2	13922.4	3726.5	-3406.6
2012	11013.3	14939.9	4298.4	-3343.4
2013	11941.5	15225.2	5156.3	-3235.4
2014	13686.7	15734.5	6504.6	-1992.3
2015	13704.5	15375.4	7277.2	567.5
2016	13816.3	12596.1	7909.9	2682.2
2017	14974.6	11227.4	8880	4691.9

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرة احصائية لبنك الجزائر 1965-2005

تقارير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية و النقدية، لسنة 2008، 2012، 2015، 2016، 2017

على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

الملحق رقم (2-2): يمثل تطور كل من عرض النقود وصافي الأصول الخارجية وقروض الاقتصاد وقروض الدولة بالإدخال اللوغاريتم عليها خلال الفترة 1980 إلى 2017

t	logM2	logNFA	logNDCG	logCCB
1980	1.97	1.22	1.84	3.563
1981	2.04	1.27	1.95	3.563
1982	2.14	1.14	2.05	3.564
1983	2.22	1.05	2.12	3.566
1984	2.29	0.97	2.19	3.568
1985	2.35	1.17	2.24	3.569
1986	2.36	0.97	2.25	3.572
1987	2.41	0.96	2.26	3.574
1988	2.47	0.97	2.28	3.577
1989	2.49	0.81	2.32	3.578
1990	2.54	0.82	2.39	3.579
1991	2.62	1.39	2.51	3.578
1992	2.71	1.35	2.62	3.586
1993	2.8	1.29	2.34	3.619
1994	2.86	1.78	2.49	3.612
1995	2.9	1.42	2.75	3.605
1996	2.96	2.13	2.89	3.592
1997	3.03	2.54	2.87	3.608
1998	3.2	2.45	2.96	3.639
1999	3.25	2.23	3.06	3.651
2000	3.31	2.89	3	3.634
2001	3.39	3.12	3.03	3.623
2002	3.46	3.24	3.1	3.624
2003	3.53	3.37	3.14	3.608
2004	3.57	3.49	3.19	3.557
2005	3.62	3.62	3.25	3.43

2006	3.68	3.74	3.28	3.366
2007	3.78	3.87	3.34	3.157
2008	3.84	4.01	3.42	0
2009	3.86	4.04	3.49	2.144
2010	3.92	4.08	3.51	2.37
2011	4	4.14	3.57	2.346
2012	4.04	4.17	3.63	2.455
2013	4.08	4.18	3.71	2.594
2014	4.14	4.2	3.81	3.214
2015	4.14	4.19	3.86	3.623
2016	4.14	4.1	3.9	3.8
2017	4.18	4.05	3.95	3.92

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الملحق رقم (2-3): يمثل صورة دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة

أولاً: لعرض النمود M2

عند الفرق الاول					عند المستوى				
Date: 06/18/19 Time: 09:44					Date: 06/18/19 Time: 09:43				
Sample: 1980 2017					Sample: 1980 2017				
Included observations: 37					Included observations: 38				
Partial	Q-	AC	PAC	Stat Prob	Partial	Q-	AC	PAC	Stat Prob
Autocorrelation	Correlation				Autocorrelation	Correlation			
.	**				.	.			
. **		10.2520	2522.5493	0.110	*****	*****	10.9290	92935.4530	0.000
.	*	-	-		.	.	-		
. .		20.0580	1302.6872	0.261	*****		20.8570	04266.4810	0.000
.	*				.	.	-		
. .		30.0240	0792.7109	0.438	*****		30.7850	04193.2570	0.000
.	.	-			.	.	-		
. .		40.0240	0132.7352	0.603	. *****		40.7120	052115.8900	0.000
.	*				.	.	-		
. .		50.0640	0762.9217	0.712	. *****		50.6390	034134.7100	0.000
.	.	-			.	.	-		
. .		60.0070	0352.9239	0.818	. ****		60.5660	048149.9300	0.000
.	.	-	-		.	*	-		
. .		70.0280	0082.9616	0.889	. ****		70.4900	073161.6900	0.000
.	*	-	-		.	.	-		
.* .		80.0950	1023.4074	0.906	. ***		80.4150	041170.3900	0.000
.	*				.	.	-		
. .		90.0600	1243.5905	0.936	. **		90.3410	043176.4800	0.000
.	.				.	*	-		
. * .		100.1210	0504.3672	0.929	. **		100.2630	083180.2400	0.000
.	*	-	-		.	.	-		
.* .		110.1090	1455.0257	0.930	. * .		110.1860	059182.1800	0.000
.	*	-	-		.	.	-		
** .		120.2340	1728.1810	0.771	. * .		120.1140	025182.9400	0.000
.	*				.	.	-		
. .		130.0070	1198.1837	0.831	. .		130.0460	031183.0700	0.000

الملحق رقم (2-4) : لصافي الأصول الخارجية

عند الفرق الاول	عند المستوى
Date: 06/18/19 Time: 09:46 Sample: 1980 2017 Included observations: 37	Date: 06/18/19 Time: 09:45 Sample: 1980 2017 Included observations: 38
Partial AutocorrelationCorrelation AC PAC Stat Prob	Partial AutocorrelationCorrelation AC PAC Stat Prob
. * . - -	. .
. * . 10.1640.1641.07940.299	***** ***** 10.9510.95137.1580.000
. * . - -	. . . -
. * . 20.1170.1481.641110.440	***** 20.9040.01071.6280.000
. **	. * . -
. ** 30.2650.2304.62980.201	***** 30.8510.078103.080.000
. * .	. * . -
. * . 40.1100.1965.16010.271	***** 40.7840.182130.550.000
. * . -	. * . -
. . 50.0330.0855.20940.391	. ***** 50.7080.139153.650.000
. ***	. . -
. ** 60.3350.35710.4210.108	. ***** 60.6340.025172.720.000
. . - -	. ** . -
. * . 70.0980.03910.8790.144	. **** 70.5410.218187.060.000
. ** . - -	. . -
. ** . 80.2310.29913.5330.095	. *** 80.4480.060197.230.000
. * . -	. . -
. * . 90.1620.19014.8890.094	. *** 90.3590.012203.990.000
. *** . - -	. * . -
. * . 100.0970.35515.3880.119	. ** 100.2580.166207.590.000
. . - -	
. . 110.0260.03815.4260.164	
. * . - -	
. . 120.0440.08915.5400.213	
. * . -	
. * . 130.0910.10716.0330.247	
. * . -	
. * . 140.1920.08418.3530.191	
. * . - -	
. . 150.0400.09118.4590.239	
. * . - -	
. * . 160.0750.08818.8480.277	

الملحق رقم (2-5) : قروض الاقتصاد

عند المستوى					عند الفرق الاول				
Date: 06/18/19 Time: 09:48					Date: 06/18/19 Time: 09:49				
Sample: 1980 2017					Sample: 1980 2017				
Included observations: 38					Included observations: 37				
Partial		Q-		Partial		Q-		Partial	
Autocorrelation	Correlation	AC	PAC	Stat	Prob	Autocorrelation	Correlation	AC	PAC
. .	. .	-	-			-	-
. .	. .	10.0500	0.0500	10.140	0.750	*****	*****	10.9090	0.9093
*** .	*** .	-	-			-	-
*** .	*** .	20.4540	0.4578	20.591	0.014	*****	*****	20.8220	0.0216
. * .	. * .	-	-			-	-
. .	. .	30.0300	0.1108	30.630	0.035	. *****	. .	30.7450	0.0098
. .	. .	-	-			-	-
. * .	. * .	40.2060	0.0191	40.482	0.033	. *****	. .	40.6700	0.0301
** .	** .	-	-			-	-
. * .	. * .	50.1380	0.2291	50.340	0.045	. *****	. .	50.5970	0.0281
. * .	. * .	-	-			-	-
. * .	. * .	60.1090	0.0871	60.895	0.064	. *****	. .	60.5300	0.0141
. .	. .	-	-			-	-
. * .	. * .	70.1870	0.0461	70.571	0.059	. ***	. .	70.4630	0.0411
** .	** .	-	-			. * .	. .	-	-
. * .	. * .	80.0690	0.2091	80.811	0.087	. ***	. .	80.3910	0.0681
. .	. .	-	-			. * .	. .	-	-
. * .	. * .	90.1140	0.0381	90.485	0.106	. **	. .	90.3170	0.0671
. * .	. * .	-	-			-	-
. .	. .	100.0220	0.1211	100.511	0.151	. **	. .	100.2460	0.0381
** .	** .	-	-			-	-
. .	. .	110.0580	0.2981	110.696	0.197	. * .	. .	110.1800	0.0301
. * .	. * .	-	-			-	-
. .	. .	120.0590	0.1711	120.900	0.247	. * .	. .	120.1220	0.0031
. * .	. * .	-	-			-	-
. * .	. * .	130.1460	0.0891	130.186	0.239	130.0710	0.0141
. * .	. * .	-	-			. * .	. .	-	-
. .	. .	140.0700	0.1961	140.496	0.284	140.0060	0.1941
. .	. .	-	-			-	-
. .	. .	150.0340	0.0081	150.572	0.345	. * .	. .	150.0740	0.0261
. * .	. * .	-	-			-	-
. .	. .	160.0340	0.1331	160.652	0.408	. * .	. .	160.1240	0.0301

الملحق رقم (2-6) : قروض الدولة

عند الفرق الأول						عند المستوى					
Date: 06/18/19 Time: 09:51 Sample: 1980 2017 Included observations: 37						Date: 06/18/19 Time: 09:50 Sample: 1980 2017 Included observations: 38					
Partial						Partial					
Autocorrelation	Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
	** .	-	-				. ****				
** .		1 0.337	0.337	4.5405	0.033	. ****		1 0.566	0.566	13.174	0.000
	.* .	-	-				. *				
. .		2 0.045	0.178	4.6238	0.099	. ***		2 0.421	0.147	20.642	0.000
	. .		-				. .				
. .		3 0.046	0.037	4.7147	0.194	. **		3 0.319	0.048	25.050	0.000
	. .		-				. .				
. .		4 0.001	0.002	4.7147	0.318	. *		4 0.191	0.060	26.684	0.000
	. *						.* .				
. .		5 0.059	0.076	4.8690	0.432	. *		5 0.084	0.072	27.008	0.000
	. .	-	-				.* .	-	-		
* .		6 0.073	0.024	5.1144	0.529	.* .		6 0.067	0.166	27.225	0.000
	.* .	-	-				.* .	-	-		
. .		7 0.065	0.105	5.3167	0.621	.* .		7 0.153	0.094	28.379	0.000
	.* .	-	-				. .	-	-		
. .		8 0.027	0.125	5.3530	0.719	.* .		8 0.185	0.029	30.112	0.000
	.* .	-	-				. .	-			
. .		9 0.038	0.132	5.4267	0.796	.* .		9 0.185	0.011	31.915	0.000
	.* .	-	-				. *	-			
. .		10 0.013	0.100	5.4354	0.860	.* .		10 0.081	0.153	32.276	0.000
	. .	-	-				. .	-			
. .		11 0.003	0.049	5.4357	0.908	.* .		11 0.071	0.001	32.557	0.001
	. .		-				. .	-	-		
. .		12 0.003	0.011	5.4362	0.942	. .		12 0.065	0.048	32.802	0.001
	. .	-	-				.* .	-	-		
. .		13 0.001	0.008	5.4364	0.964	. .		13 0.063	0.086	33.046	0.002
	. .	-	-				.* .	-	-		
. .		14 0.001	0.023	5.4365	0.979	. .		14 0.066	0.077	33.318	0.003
	. .	-	-				. .	-	-		
. .		15 0.008	0.054	5.4402	0.988	.* .		15 0.068	0.061	33.626	0.004
	. .		-				. .	-			
. .		16 0.004	0.063	5.4414	0.993	. .		16 0.065	0.008	33.919	0.006

الملحق رقم (2-7): نموذج التكامل المشترك

Date: 06/12/19 Time: 14:52
 Sample (adjusted): 1982 2017
 Included observations: 36 after adjustments
 Trend assumption: No deterministic trend
 Series: M2 CCB NDCG NFA
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.394933	42.51945	40.17493	0.0285
At most 1 *	0.365625	24.43245	24.27596	0.0478
At most 2	0.194285	8.048305	12.32090	0.2329
At most 3	0.007511	0.271403	4.129906	0.6628

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 EViews